الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير-البيض-
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

نهاية الوجود العثماني في الجزائر وعلاقته ببنية الحكم 1519-1830م

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830م

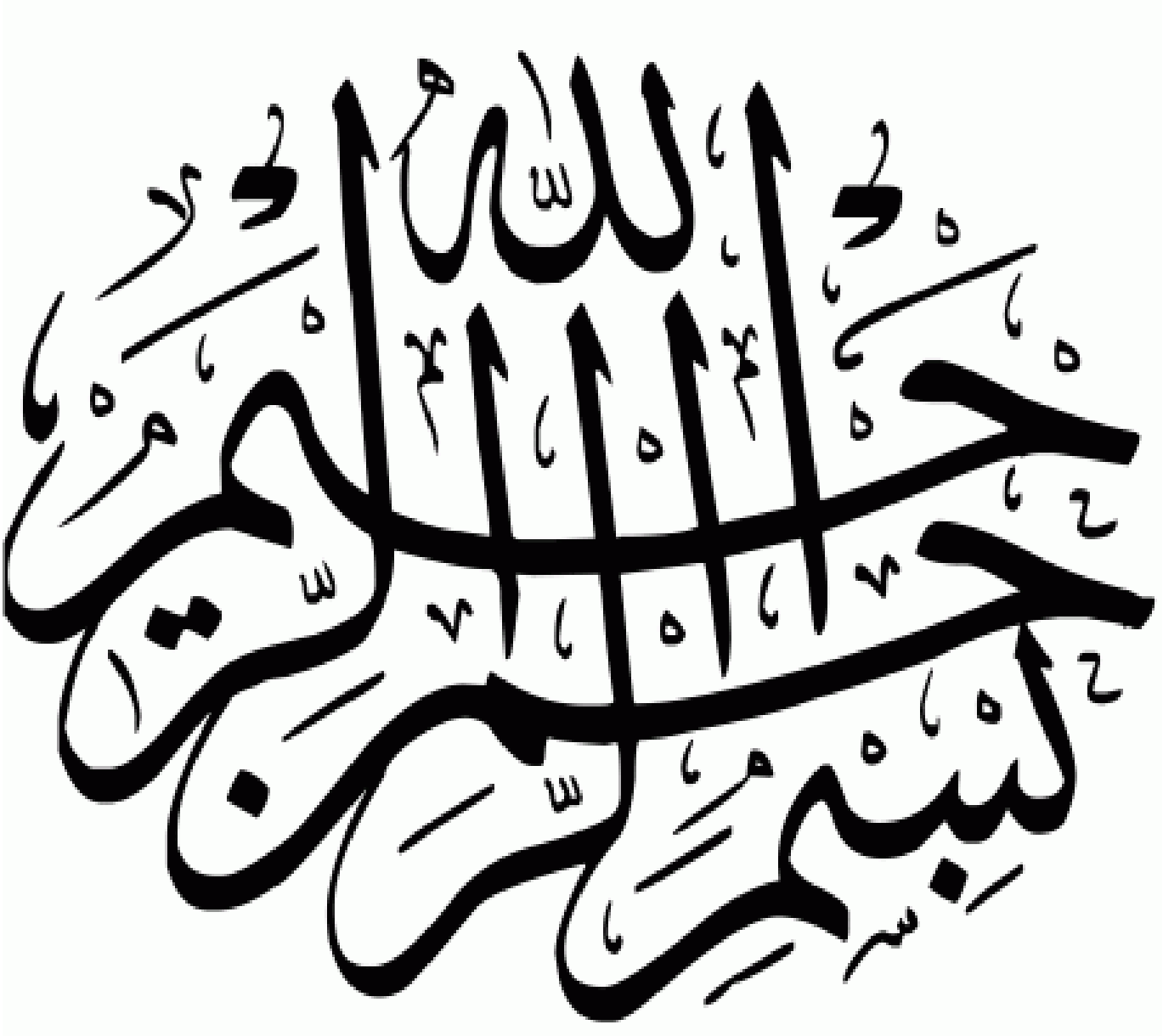
من إعداد الطلبة:
- مزار خيرة
- راجع هجيرة

تحت إشراف الأستاذ:
- صديقي عبد الجبار

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. قومي محمد	**المركز الجامعي نور البشير-البيض-**	**رئيسا**
أ. صديقي عبد الجبار	**المركز الجامعي نور البشير-البيض-**	**مشرفا**
أ. بكارة حنان	**المركز الجامعي نور البشير-البيض-**	**مناقشا**

السنة الدراسية:1446-1447 هـ/2024/2025م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل العلمي وسدّد خطانا في مسيرتنا البحثية وجعل لنا من العلم سبيلاً لخدمة المعرفة والارتقاء الفكري أما بعد:

نتقدّم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور صديقي عبد الجبار الذي تشرفنا بالإشراف العلمي تحت توجيهه النبيل لقد كان نعم المؤطر والموجّه، إذ لم يدّخر جهدًا في دعمنا وتقديم النصح والإرشاد فله منّا بالغ التقدير والاحترام.

كما نعرب عن امتناننا العميق للمركز الجامعي نور البشير– البيض هذا الفضاء الأكاديمي الذي احتضننا طوال سنوات التكوين وكان لنا بيئة محفزة على التحصيل العلمي والتفوق المعرفي، ونخصّ بالشكر كافة الأساتذة الكرام الذين ساهموا في صقل مهاراتنا ومنحونا من علمهم وخبراتهم.

ولا يفوتنا أن نوجّه تحية وفاء وتقدير إلى عائلاتنا الكريمة التي ساندتنا بالدعاء والدعم المعنوي، فكانوا لنا سندًا ثابتًا في كل مراحل هذا المشوار، إلى كل من آمن بنا ورافقنا ولو بكلمة طيبة أو تشجيع صادق نُهدي هذا العمل المتواضع عربون شكر وامتنان.

الإهداء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله فيما وصلت إليه إلى من دعموني بالدعاء والكلمة الطيبة إلى أمي وأبي لقد كان دعائكما النور الذي أضاء لي طريقي ، إلى أخي عبد الوهاب كنت لي السند والداعم الدائم شكرا لوجودك بجانبي، وأساتذتي الأفاضل الذين كانت كلماتهم نبراسا و حرصهم حافزا لي، وعائلتي وزملائي الذين كانت لهم بصمة في هذا الطريق.

أهديكم هذا النجاح الذي ما كان ليتحقق لولا دعمكم وتشجيعكم لي.

هجيرة راجع

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين الكريمين بوجه أخص أطال الله عمرهما وحفظهما، تقديراً لمساندتهما وتشجيعهما المستمرّ على طلب العلم.

- إلى إخوتي الأعزّاء رفاق الدرب، ومصدر البهجة والدعم في حياتي.
- إلى صديقاتي وزملائي الذين شاركوني مسيرة العلم و الاجتهاد كنتم السند، والرفقة الطيبة في كل لحظة تعب وسهر فلكم مني كل المحبة والامتنان.
- إلى أساتذتي الكرام في جميع مراحل دراستي، أنتم منارات النور الذين لم تبخلوا عليّ بعلمكم وتوجيهكم في مسيرتي الدراسية لكم مني كل الشكر والتقدير على جهودكم القيمة.
- إلى كل طالب وطالبة في تخصص التاريخ، أنتم من يضيء صفحات الماضي ليبني حاضراً مشرقًا، وأنتم من يؤمن بأن التاريخ ليس مجرد أحداث، بل هو ذاكرة الأمة وعبرتها أهدي هذا العمل لكم .

لكم جميعا أهدي هذا العمل عربون محبة ووفاء واعتراف بالجميل.

خيرة مزار

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

بالعربية:

الرمز	**الكلمة**
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة
ج	جزء
هـ	هجري
م	ميلادي
مج	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
تح	تحقيق
تع	تعليق
تر	ترجمة
تع	تعريب

مقدمـــــة

مقدمـــــــة

تعتبر فترة الحكم العثماني في الجزائر من أهم الفترات التاريخية التي عرفتها البلاد ومنعرجا هاما في تاريخ الجزائر،حيث امتد هذا الحكم لأكثر من ثلاثة قرون شهدت فيها الجزائر تحولات جذرية في مختلف المجالات، وقد عرفت هذه الفترة بنية حكم خاصة تجسدت في تنظيم سياسي وإداري وقضائي وعسكري واقتصادي شكل الأساس الذي قامت عليه السلطة العثمانية في الجزائر، غير أن هذه البنية تأثرت إلى حد كبير بمختلف الظروف الداخلية والخارجية خاصة في منتصف القرن 18م، لتتحول إلى عامل أساسي في تسريع نهاية الوجود العثماني.

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في معرفة مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر وهي مرحلة الحكم العثماني، وكذا معرفة النُظم التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة ومدى تأثيرها وعلاقتها بنهاية الحكم العثماني في الجزائر.

أما عن أبرز الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ليكون محور دراستنا فقد تنوعت بين أسباب علمية وأخرى ذاتية هي رغبتنا وميولنا الشخصي في دراسة تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة واهتمامنا بالدراسات المتعلقة بهذه الفترة لاسيما في مثل هذه المواضيع، والسعي لمعرفة آليات إدارة هذا الحكم من مختلف الجوانب، أما الأسباب العلمية فتتمثل في محاولتنا تسليط الضوء من خلال موضوعنا "نهاية الوجود العثماني في الجزائر وعلاقته ببنية الحكم 1519-1830م" على النُظم السائدة آنذاك ومعرفة مدى تأثير هذه النُظم على نهاية الوجود العثماني في الجزائر، وكذا رغبتنا للمساهمة في إثراء الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع.

تمحورت إشكالية هذا الموضوع حول مدى مساهمة بنية الحكم العثماني في الجزائر في إضعاف السلطة وتهيئة الظروف لانهيار هذا الحكم. وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات أهمها:

- كيف كان التنظيم السياسي في الجزائر خلال الفترة العثمانية ؟
- ما مظاهر التنظيم الإداري في الجزائر خلال الحكم العثماني ؟
- ماهي طبيعة التكوين العسكري العثماني في الجزائر ؟

- ما ملامح النظام الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- كيف أثرت هذه النظم على الوجود العثماني في الجزائر ؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا منهجين هما: التاريخي وهو المنهج الأنسب لدراسة الأحداث والوقائع التاريخية في سياقها الزماني والمكاني، إضافة إلى المنهج التحليلي وذلك من خلال تفكيك الموضوع إلى العناصر الأساسية وتحليل العلاقة بين بنية الحكم و نهاية الوجود العثماني بالجزائر.

وقد حاولنا أن نحيط بالموضوع من خلال فهم طبيعة البنية السياسية والإدارية والقضائية والعسكرية والاقتصادية التي ميّزت تلك الفترة، ثم توضيح أثرها وانعكاساتها المختلفة على الواقع الجزائري آنذاك، ولذلك اعتمدنا على خطة بحث مكونة من مقدمة، مدخل، و فصلين و خاتمة:

جاء المدخل بعنوان السياق التاريخي لبداية الوجود العثماني في الجزائر، تطرقنا فيه إلى الأوضاع التي آلت إليها بلاد المغرب بعد سقوط دولة الموحدين مع التركيز على بلاد المغرب الأوسط (الجزائر)، كما تناولنا الضغوطات والحملات الأوروبية التي استهدفت سواحلها وأهم دوافعها، إلى جانب تطرقنا للحديث عن دعوة أهالي الجزائر للأخوين بربروس لصد هذه الحملات، وارتباط الجزائر بالدولة العثمانية.

أما الفصل الأول المعنون بـ "التنظيمات العثمانية في الجزائر1518-1830م " فخصصناه لدراسة البنية المؤسسية التي حكمت الجزائر في ظلّ النفوذ العثماني، حيث تطرقنا إلى النظام السياسي والإداري و القضائي، إضافة إلى التنظيم القضائي والعسكري، وكذا البنية الاقتصادية. بينما ركزنا في الفصل الثاني الذي يحمل عنوان " التنظيمات العثمانية وتأثيرها على بنية الحكم"، على دراسة وتحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عن تلك الأنظمة المختلفة وتأثيرها على بنية لحكم.

وختمنا موضوع بحثنا بخاتمة عبارة عن أهم الاستنتاجات التي تحصلنا عليها.

وخلال معالجتنا للموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

كتاب "**المرآة**" لحمدان خوجة الذي تناول جوانب عديدة وهو مصدر مهم في دراسة تاريخ الجزائر الحديث وقد أفادنا في التعرف على التنظيمات العثمانية في الجزائر بما فيها النظام السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي حيث أفادنا في دراسة هذه التنظيمات وطريقة إدارتها كتاب **مذكرات وليام شالر قنصل أميركا في الجزائر1816-1824م** لصاحبه وليام شالر من تعريب وتقديم إسماعيل العربي هذا الكتاب ساعدنا على دراسة ومعرفة النظام القضائيودوره كما اعتمدنا عليه في دراسة بعض جوانب في النظام العسكري مثل مسألة رواتب الجند كتاب **الأسرى الأمريكان في الجزائر1795-1796م** لجيمس ولسن ستيفان و ترجمة علي تابليت ساعدنا هذا الكتاب في دراستنا لنتائج التأثيرات السياسية، بالإضافة إلى كتاب **تقييدات ابن لمفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها**لابن المفتي حسين رجب شاوش وحققه فارس كعوان بدوره هذا المصدرأفادنا في الحديث عن الثورات الداخلية ضد الأتراك لاسيما ثورة الكراغلة، أمابالنسبةلأهم المراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

كتاب **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م-1830م** لصاحبه أرزقيشويتام ساعدنا هذا الكتاب في معرفة الأوضاع السياسية والعسكرية، كما تناول العوامل التي أدت إلى نهاية الحكم العثماني بالجزائر، وكتاب **الموجز في تاريخ الجزائر2** ليحي بوعزيز الذي أفادنا في معرفة النظام السياسي ومراحله وانعكاساتها على الحكم، بالإضافة إلى كتاب **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م** لصالح عباد الذي تناول فترة الحكم العثماني في الجزائر حيث ساعدنا هذا الكتاب في معرفة الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية بالإضافة إلى تطرقه إلى التأثيرات السياسية بما فيها الثورات المحلية وانعكاساتها.

كتاب **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م** لناصر الدين سعيدوني الذي أفادنا في معرفة النظام المالي وآلياته بما في ذلك مصادر الجباية وأوجه الإنفاق والعملة المتداولة وكذا النشاط التجاري، كتاب **الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830م** لصالح عباد في دراسة فترة الحكم ومعرفة مختلف الأوضاع، بالإضافة إلى بعض الرسائل الجامعية التي

تناولت جوانب من الموضوع نذكر منها رسالة دكتوراه بعنوان **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني** لصاحبها أرزقي شويتام التي ساعدتنا في دراسة التقسيم الإداري لإيالة الجزائر وكذا في دراستنا للنظام الاقتصادي خاصة الصناعات الداخلية، رسالة دكتوراه بعنوان **الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني** لسهام بومعزة والتي أفادتنا في معرفة طرق السقي وكيفية حفر الأبار، كما اعتمدنا في موضوعنا على بعض المقالات نذكر منها: مقال **أوضاع الجزائر خلال الحكم التركي 1518-1830م** والذي بدوره أفادنا في دراسة التنظيم السياسي و الإداري، مقال **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية 1505-1511م** لخديجة دوبالي والذي ساعدنا في حديثنا عن الغزو الإسباني لمدينة وهران.

و كأي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات:

واجهتنا بعض الصعوبات من بينها ضيق الوقت نظرا لاتساع الإشكالية والمدة غير كافية لمعالجتها.

مـدخـــــل

السياق التاريخي للوجود العثماني في الجزائر.

خلال العصر الحديث ظهرت قوى سياسية متنافسة فيما بينها على ضفاف البحر الأبيض المتوسط أبرزها: فرنسا في صراعها مع الإسبان، والأتراك العثمانيون وصراعهم مع القوى المسيحية ورغبتها في التوسع بأوروبا وشرق المتوسط، بإضافة إلى إسبانيا والبرتغال بعد طردهما للمسلمين من الأندلس وملاحقتهما لهم في أراضي المغرب الإسلامي وسعيهما لسيطرتهم عليها فضلا عن طموحاتهما التوسعية في إفريقيا وأسيا والعالم الجديد.

في الضفة الغربية للبحر المتوسط ظهرت في بلاد المغرب الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن 13م أي بعد سقوط دولة الموحدين ثلاث دويلات متنافسة ومتناحرة فيما بينها وهي الحفصيين في المغرب الأدنى و الزيانيين في المغرب الأوسط والمرينيين في المغرب الأقصى[1].

وفي ظل الانقسام الذي شهده المغرب كان الإسبان والبرتغال يسعون إلى توحيد إماراتهم المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية لتشكيل تحالف ضد المسلمين ما أدى إلى طرد المسلمين من شبه الجزيرة بعد سقوط غرناطة عام 1492م، حيث لجأ هؤلاء إلى بلاد المغرب الإسلامي نجاة بحياتهم[2].

أما في الضفة الشرقية، فقد برزت الدولة العثمانية كقوة صاعدة تأسست سنة 1299م وبدأت تتوسع في المناطق المحاذية للأناضول،ثم في أراضي المماليك في مصر والشام أكبر إنجاز لها هو فتح القسطنطينية في 1453م.

تعددت أسباب الغز الإسباني لسواحل بلاد الغرب الإسلامي، لاسيما الجزائر منها:

---

[1]. يحيى بوعزيز، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1830/1518م، دار البصائر لنشر والتوزيع، طرابلس 2009م، ص9ـ 10

[2]. عبد الجبار صديقي ، سقوط الدولتين المرابطية والموحدية – دراسة مقارنة في الأسباب و الآثار مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ و الجغرافيا،المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، الجزائر، 2018م، ص178

توجه الأندلسيين نحو بلاد المغرب الإسلامي ومساندتهم للجهاد البحري بالمغرب الأوسط، بهدف مساعدتهم إخوانهم المهاجرين في عرض البحر، ما أدى إلى تنامي الخطر الإسباني على سواحلها، وانتهى باحتلال الإسبان لعدة موانئ جزائرية[1].

الظروف التي كانت تعيشها الجزائرية بعد الانقسام الذي حصل إثر سقوط دولة الموحدين والصراعات الداخلية في الجزائر بين أفراد أسرة بني زيان حول السيطرة على مقاليد الحكم[2].

الدافع الديني المتمثل في رغبة الإسبان لنشر الدين المسيحي وتنصير المسلمين والقضاء على الدين الإسلامي والخوف من أن يعود المسلمون للإغارة عليهم وإخراجهم من الأندلس.

تردي الأوضاع الاقتصادية في إسبانيا بعد طرد المسلمين الذين كانوا دعامة النظام الاقتصادي[3].

تمكن الإسبان من احتلال عدة مدن ساحلية جزائرية من خلال حملات عسكرية مباشرة، أو إخضاعها بفرض الحصار عليها، أو عن طريق إبرام معاهدات مع بعض المدن ومن أبرز هذه المدن:

احتلال المرسى الكبير: في 11 سبتمبر 1505م وصلت حملة إسبانية إلى المرسى الكبير بأسطول قوامه 134 سفينة تحمل 5000 جندي تحت قيادة الدون دييغو فرديناندیس وبعد اشتباكات مع السكان انتهت بانتصار الإسبان يوم 23 أكتوبر من نفس السنة[4].

---

[1]. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص12-13

[2]. مولاي بالحميسي، نهاية بنو زيان، مجلة الأصالة، ع26، 1975م، ص32

[3]. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1797/1492م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985م، ص84-87

[4]. نفسه، ص ص 96-98

احتلال مدينة وهران: في 17 ماي 1509م وصلت حملة إسبانية إلى مدينة وهران تكونت من 33 مركبا و 51 زورقا تحمل 15000 جندي بقيادة بيدرونافارو، حيث تمكنوا من دخول المدينة بعد خيانة أحد اليهود برغم من مقاومة سكانها[1].

احتلال مدينة بجاية: في جانفي 1510م تمكن الإسبان حملة على مدينة بجاية بقيادة بيدرونافارو مكونة من 14 مركبا تحمل 15000 جندي، مستغلا في ذلك صراع عبد الرحمان الحفصي على العرش مع ابن أخيه عبد الله[2].

إخضاع مدينة الجزائر (1510م): شكل عدد من الأعيان وفدًا بقيادة سالم التومي لتفاوض مع القائد الإسباني بيدرونافارو، تم التوقيع على اتفاقية تضمنت: منح السكان حكمًا ذاتيًا محدودًا التزامهم بدفع ضريبة سنوية للإسبان، تسليم قلعة الجزائرلاستخدامها كقاعدة عسكرية إسبانية كما عملت هذه الاتفاقية على إضافة طابع قانوني على الوجود الإسباني في الجزائرومكنت الإسبان من مراقبة السواحل والتحكم في الحركة البحرية، ومنعت أي تدخل خارجي، لاسيما من العثمانيين.

إخضاع مدينة شرشال: تعرضت لضغوط عسكرية واقتصادية قوية، وأجبرت على توقيع معاهدة استسلام شملت: الاعتراف بالسيادة الإسبانية، الالتزام بدفع ضريبة سنوية.

إخضاع مدينة مستغانم 1511م: نظرا لموقعها الاستراتيجي، كانت محل أطماع إسبانية وتعرضت لكثير من الضغوطات فاستسلمت وفقا لشروط نذكر منها: تزويد القوات الإسبانية المتواجدة في وهران بالمؤن والمواد الغذائية، عدم إقامة أي تحالفات مع أعداء الإسبان، طلاق سراح الأسرى المسيحيين المحتجزين في المدينة[3].

---

[1]. دوبالي خديجة، الغزو الإسباني على السواحل الجزائرية 1511/1505م، مجلة الفرطاس، ع6، 2017م، ص29

[2]. أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص119

[3]. دوبالي خديجة، المرجع السابق، ص ص31-34

في ضل التوسع الإسباني في السواحل المغاربية ظهر الإخوة بربروس[1]كقوة بحرية فاعلة بالمنطقة، حيث تعتبر البدايات الأولى للإخوة بربرس في التجارة البحرية وخلال إحدى السفريات تم قتل إلياس وأسر عروج من قبل فرسان القديس يوحنا[2]، لكنه تمكن من الهرب إلى الإسكندرية حيث خدم السلطان المملوكي قانصوه غوري، الذي أسند إليه رئاسة السفن التجارية، ثم انتقل إلى أنطاليا بالأناضول وتقرب من السلطان قرقود الذي زوده بالسفن للغزو البحري وتمكن من غزو الجمهوريات الإيطالية واستحوذ عدد من سفنها، غير أن الأوضاع لم تكن مستقرة بأناضول بسبب تنافس سليم الأول وإخوته حول العرش.

بسبب الأوضاع في الأناضول التي تم ذكرها توجه عروج إلى الضفة الغربية من البحر الأبيض المتوسط وبتحديد في جزيرة جربة التونسية حيث اتخذ منها هو وإخوته قاعدة بحرية للجهاد، بعد أناتفقوا مع سلطانها على أن يدفعوا له خمس الغنائم التي يحصلون عليها.

في سنة 1512م،استنجد سكان مدينة بجاية بالإخوة بربروس لمساعدتهم في مواجهة الغزو الإسباني، فاستجابوا لهم، وبفضل شهرتهم في مواجهة القوى المسيحية والدفاع عن الإسلام والمسلمين في البحر الأبيض المتوسط، أصبح لهم شأن كبير.

قرر خير الدين مغادرة المغرب الأوسط، ولكن أعيان الجزائر أصروا على بقائه، فاشترط عليهم أن يعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية[3]، فوافقوا وبعثوا وفد إلى إسطنبول يحمل رسالة البيعة

---

[1]. ينحدر الإخوة بربروس من جزيرة مدلي اليونانية التي فتحها العثمانيون في 1457م وأقاموا بها حامية عسكرية العثمانية وكان جنود هذه الحامية يتزوجون من النساء المحليات هناك حيث تزوج والدهم يعقوب أحد الجنود من أمهم التي أنجب منها أربعة أبناء (عروج . خير الدين . إلياس . إسحاق)...أنظر...:- عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا،ج1، تر: محمود على عامر، ط1، دار النهضة العربية، الجزائر، 1989م، ص27-28

[2]. نفسه، ص27-28

[3]. . سالم جوامع، الإخوة بربروس بين شرق وغرب البحر المتوسط مطلع القرن 16م، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، ع3،مج3، جامعة أبو بكر بالقايد، الجزائر، ص ص37-40

إلى السلطان سليم الأول، الذي وافق بدوره وأصدرفرمانًا بتعيين خير الدين بايلربایاعلى الجزائر سنة 1519م، لتصبح الجزائر إيالة عثمانية[1].

في أوت 1519م،شن الإسبان حملة عسكرية على الجزائر بقيادة قودومونكاند، لكنها فشلت وتكبدت الإسبان خسائر كبيرة، منذ بداية حكمه خير الدين واجه تمرد من أحمد بن القاضي الذي تحالف مع الحفصيين،واحتلال الجزائر سنة 1521م، مما أجبر خير الدين على تراجع إلى جيجل حيث ضم المناطق الشرقية مثل قسنطينة، القلوعنابة.

تمكن خير الدين من استعادة مدينة الجزائر بعد عدة معارك سنة 1527م، تم توجه إلى القضاء على الوجود الإسباني في حصن البنيون،ونجح في ذلك 1529م، حيث خرج الإسبان منها ورد الإسبان بحملة على شرشال سنة 1531م، بقيادة أندري دوريا لكن خير الدين تأهب لدفاع عنها وحقق النصر، مما عزز سلطته في الجزائر وأدى إلى إقرار الجزائر كعاصمة للإيالة العثمانية تحت حكمه، مع تعزيز النظام المركزي و القضاء على الزعامات المحلية المتمردة.

بفضل نجاحاته في شمال إفريقيا، تم اختيار خير الدين ليكون قائدا للأسطول العثماني في 1535م، وكان ذلك تقديرا لقيادته المتميزة في تأمين الجزائر وتحقيق الانتصارات ضد الإسبان وبهذا أصبح من أبرز القادة العسكريين في تاريخ الدولة العثمانية، وساهم في تعزيز نفوذها في البحر الأبيض المتوسط[2].

كان للإخوة بربروس دورا بارزا في الأحداث السياسية للبحر المتوسط خلال القرن 16م، إذ ساهموا في صد العدوان الصليبي على البلدان الإسلامية في شرق المتوسط، وتمكنوا كذلك من رد الحملات الإسبانية على السواحل المغاربية، وترحيل الأندلسيين إلى شمال إفريقيا، بالإضافة إلى ضم الجزائر إلى الدولة العثمانية[3].

---

[1]. سالم جوامع، المرجع السابق، ص141

[2].يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص 17-18

[3]. سالم جوامع، المرجع السابق، ص142.

الفصل الأول: التنظيمات العثمانية في الجزائر 1519- 1830م.

1 . مبحث أول: النظام السياسي والإداري.

2 . مبحث ثاني: النظام العسكري.

3 . مبحث ثالث: النظام الاقتصادي.

شكلت النُظم التي اعتمدت عليها الجزائر خلال العهد العثماني الأساس الذي قامت عيه إدارة شؤون البلاد في مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والعسكرية والقضائية، وقد ساهمت هذه النُظم في بسط النظام وتحقيق الاستقرار داخل البلاد لفترة زمنية معتبرة، وكانت تمثل الركيزة الأساسية في تسيير مختلف شؤون البلاد .

1 ـ النظام السياسي والإداري.

انضمت الجزائر رسميا إلى الدولة العثمانية سنة1518م، ومُنح خير الدين لقب بايلربايات أمير الأمراء ونائب السلطان، وبهذا تكونت إيالة(ولاية)الجزائر وضُربت السكة باسم السلطان العثماني ودُعي له على المنابر، كما خضعت إدارة الجزائر لإدارة خاصة ضمن منظومة أوجاق الغرب، وقد نظّم خير الدين الجزائر تنظيما استمر حتى سقوط العاصمة بيد الفرنسيين سنة 1830.

1 ـ 1 ـ النظام السياسي :

مرّ النظام السياسي العثماني في الجزائر بعدة مراحل تنظيمية كان لكل منها مميزات وسمات خاصة وكانت أولى هذه المراحل:

1 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة البيلربايات: 924-995هـ (1518-1587م)

يبدأ عهد البايلربايات بتاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة1518م، وتعيين خير الدين بايلرباي(حاكما)عليها من قبل السلطان العثماني مع تزويده بقوة عسكرية وأسلحة وذخائر، ويتميز عهد البايلربايات بعدة ميزات وخصائص أهمها[1]:

– معظم ولاة هذا العهد كانوا أقوياء ذوي سلطة ونفوذ واسعيين، مما أتاح لهم أن يمدوا سيطرتهم حتى تونس وطرابلس، ويشاركوا في الصراع القائم ضد الإسبان، وضد الثورات الداخلية، وكانوا

[1]–يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ص17

بحكم لقبهم(بايلرباي)يعينون باشاوات تونس وطرابلس عن الدولة العثمانية ويعينون من يخلفهم بالجزائر، ومن أشهر هؤلاء خير الدين وابنه حسن وصالح رايس والعلج علي وحسن فنزيانو.

– معظم حكام هذه الفترة من طائفة رياس البحر الذين كان أغلبهم من رفاق خير الدين نفسه، والسلطان العثماني هو الذي يعينهم أو يوافق على من يقترحه الرياس بحكم تبعية الجزائر للدولة العثمانية، وكانت صلتهم بالسلطان قوية ويتولون تنفيذ أوامره وتعليماته في البلاد دون معارضة.

– تمكنت الجزائر في هذا العهد من تحقيق وحدتها السياسية والإقليمية، لأن البايلرباياتمدوا نفوذهم وسيطرتهم إلى كل الجهات الشرق والغرب والجنوب، وقضوا على الإماراتالمحلية كالدولة الزيانية بتلمسان، والإمارات الحفصية في قلعة بني عباس، وقسنطينة وعنابة، وإمارة جبل كوكو بالقبائل[1].

– يعد هذا العهد من أزهى عهود الحكم العثماني في الجزائر تميز بكثرة الأعمال العمرانية والإدارة السليمة وتنظيم البحرية أيام حكم السلاطين العثمانيين الأقوياء وكانت السلطة بيد رياس البحر وفئة اليولداش[2].

– مقاومة الاسبان وطردهم من الموانئ التي كانوا يحتلونها، وتقديم يد المساعدة لمسلمي الأندلس كجزء من المقاومة الداخلية والمحلية.[3]

2 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة الباشوات 995-1068هـ (1587م-1659م):

كان البايلرباياتأصحاب نفوذ واسع، وكانت آماد حكمهم غير محدودة، فكثيرا ما تمتد فترة الواحد منهم عدة سنوات في منصبه ويصبح صاحب مركز قوي، وذو صلاحيات واسعة لدرجة أن الدولة العثمانية بدأت تحس بمحاولة تمرد وانفصال البايلرباياتعنها ورغبتهم في الإستقلال بالبلاد، خاصة وأن المسافة كانت بعيدة بين الدولة العثمانية والجزائر، من أجل ذلك فكرت الدولة العثمانية

---

[1]– يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ص21-22

[2]–مؤيد المشهداني، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني1518.1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع16، مج5، جامعة تكرت، العراق، نيسان 2013م، ص417

[3]–بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ص 22

في إيجاد وسيلة لضمان بقاء الولاء لها واعتبرت أن تقصير مدة حكم الوالي إلى ثلاث سنوات فقط هو الحل الأنسب، فقامت بتقليص الامتيازات التي كانت تتمتع بها هذه الفئة، وتم تغيير لقب بايلرباي إلى باشا وذلك لإتاحة نوع من الإستقرار وضمان سيطرتها ورقابتها على الولاة أكثر. رغم أن هذا النظام مكن الدولة العثمانية من إحكام سيطرتها على الجزائر وباقي بلدان الشمال الإفريقي عدا المغرب الأقصى، ولكنه حمل مظاهر الضعف والعنف، كان الباشاوات لا يهتمون بمصلحة البلاد وخدمة السكان المحليون، بقدر ما كانوا يستغلون مناصبهم في جمع الأموال بمختلف الوسائل للثراء قبل رحيلهم والسعي وراء شراء منصب الباشوية بالهدايا والرشوة مما جعلهم يرهقون السكان بالضرائب المختلفة.

من أشهر هؤلاء الباشوات:خضر باشا الذي دام حكمه ثلاث سنوات، خلفا للباشا الأول دالي أحمد طويلا الذي قتل سنة 1589م، وأهم ما يميز عهد خضر باشا هو توسع عمليات الغزو البحري، وكذا قمع تمرد أمير بني عباس على السلطة التركية[1].

حسن باشا الذي تولى حكم الجزائر في الفترة الممتدة من 1627م إلى 1628م، وبالرغم من نشاطه و اجتهاده ثار عليه أعضاء الديوان والإنكشارية وسجنوه سنة 1633م[2].

3 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة الآغاوات 1069-1081هـ(1659-1671م):

في سنة 1659م تمرد الانكشاريون على إبراهيم باشا، وألقوا عليه القبض ورموا به في السجن، وقام البولكباشي خليل مدير هذه العملية بجمع الديوان الذي أعلن نهاية نظام الباشاوات وبقيت شؤون الحكومة من شأن الديوان، الذي يترأسه آغا الإنكشارية واستولت الإنكشارية على الحكم بصفة مباشرة، وأصبح البولكباشي خليل أول آغا في عهد سلطة الآغاوات[3]، ولأول مرة تصبح طائفة الرياس في مركز ثانوي بالنسبة لشؤون الحكم.

---

[1]-صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، ج1، دار هومه، ط1، الجزائر،2012، ص107

[2]- رابح بونار، المغرب العربي تاريخه وثقافته، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، بابالزوار، الجزائر، 2019، ص376-376

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص127

كان هذا النظام يحمل بوادر الانحلال والتفكك والفوضى منذ بدايته، حيث كان الآغا يتولى الحكم لمدة شهرين ثم يتم عزله وتعيين آخر، وهذا لا يساعد على الاستقرار أبدا، كما أن الآغاوات أصبحوا يرفضون التخلي عن مناصبهم بعد انتهاء مدة حكمهم ، مما يؤدي إلى قيام خصومات واضطرابات ومؤامرات،واستعمال القوة الأمر الذي جعل معظم آغاوات هذا العهد يموتون عن طريق الاغتيال، ويعزل البعض بالقوة[1].

ونتيجة لهذا اجتمع ديوان الأوجاق ودرس الوضع وقرر في النهاية إلغاء نظام الآغاوات وتعويضه بنظام جديد هو نظام الدايات (جمع داي ومعناه الزعيم بالتركية)[2].

4 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة الدايات1081-1246هـ(1671-1830م):

كان الدايات في بداية عهدهم يُنتخبون من طائفة الرياس التي استرجعت نفوذها بعد إلغاء نظام الآغاوات، إلا أن السلطان العثماني وبالرغم من هذا الانقلاب الذي حدث استمر في تعيين الباشاوات فكان هذا الأمر في صالح الإنكشاريين الذين تمكنوا من استرجاع نفوذهم ومكانتهم فمنذ سنة 1689م أصبح الدايات يُنتخبون من الانكشاريين لمدى الحياة .

بالإضافة إلى أن منصب الداي يتولاه في غالب الأمر أحد الشخصيات البارزة في الدولة وهي الخزناجي، والآغا، وخوجة الخيل، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة فقد كان بإمكان أي شخص أن يصل إلى منصب الداي[3].

لم يكن الدايات كلهم على درجة واحدة من الكفاءة والنزاهة بل يمكن تصنيفهم إلى صنفين:

---

[1]- يحيى بوعزيز، الموجز في التاريخ، ص43-44

[2]- نفسه، ص45

[3]- عائشة بابه، الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني 1519-1830م، مجلة متون، ع :الرابع، مج:الثامن، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، جانفي 2007، ص352

ـ الصنف الأول: هم مجموعة من الدايات النزهاء الذين انصرفوا إلى الأعمال الخيرية وصرفوا من أموالهم الخاصة من أجل بناء الدولة مثل: الداي محمد بن عثمان 1766-1791م الذي بنى المساجد والقلاع والحصون لحماية الجزائر، وترك أمواله الخاصة تحت تصرف الخزينة.

ـ الصنف الثاني: هذا الصنف عُرف بعدم المقدرة على تسيير شؤون الدولة ومعظم دايات هذا الصنف وصلوا للحكم نتيجة ثورة الإنكشارية على الداي السابق، فكانوا لا يتمتعون بأي نوع من المؤهلات وكانت مهنهم فيما سبق تعتبر مهن متواضعة(كناسا، غسالا للأموات ...)[1].

من ناحية أخرى عرفت الجزائر في هذه الفترة مرحلة جديدة في علاقاتها مع الدولة العثمانية حيث تميزت باستقلال شبه تام عن الباب العالي، واقتصرت علاقتها به على إظهار الطاعة والولاء للسلطان باعتباره خليفة للمسلمين، إلى جانب تبادل الهدايا وإرسال الإعانات، وقد أدى ذلك لتكوين علاقة بين الجزائر والباب العالي تقوم على المصلحة المشتركة، على غرار تعامل الدول الأوروبية مع الجزائر، حيث اعتبرتها كيانًا سياسيًا منعزلا عن الدولة العثمانية واعتبروا الدايات حُكامًا لدولة مستقلة [2].

رغم هذه الحرية التي كان يتمتع بها الداي فإن تنصيبه في منصب داي بصفة رسمية لم يكن يتم إلا بعد وصول الفرمان أو المرسوم والقفطان والسيف من السلطان، كما أن الداي كان مضطرا في بعض الأحيان إلى الاستجابة لأوامر السلطان حتى يخول له حرية تجنيد الجند من الولايات العثمانية المشرقية[3].

2 ـ 1 ـ النظام الإداري:

---

[1]- علي العبيدي، صفحات في تاريخ الجزائر (الوسيط . الحديث . المعاصر) دراسات تاريخية، ج1، النشر الجامعي الجديد تلمسان، الجزائر، 2020م، ص289

[2]- فاطمة معمري، نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس خلال القرن 18م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية (قسم التاريخ)، جامعة غرداية، 2021—2022م، ص21

[3]- أرزقي شويتام، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر 1519-1830م، مجلة التاريخ المتوسطي، ع:01، مج:04، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2022، ص108

انقسمت الوظائف الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني إلى قسمين: وظائف سامية تكون على المستوى المركزي، مقر عملها في دار السلطان، و صلاحياتها تشمل كامل الإيالة ووظائف إدارية محلية صلاحياتها فقط على مستوى البايليك ومن أهم تلك الوظائف:

1 ـ 2 ـ 1 ـ أهم الوظائف:

1 ـ 1 ـ 2 ـ 1 ـ الوظائف المركزية:

-**الداي:** هو الحاكم الأعلى في البلاد وكان يتصرف في مقاطعة دار السلطان، له الصلاحية السياسية في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية وكذا توقيع المعاهدات واستقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر واختيار الوزراء وحكام البيلكات يقوم بإشراف على مراقبة مداخيل الدولة وخزينتها ويتم انتخب من طرف أعضاء الديوان العالي المكون من رؤساء الوحدات العسكرية وبعض كبار المسؤولين في الدولة[1].

-**آغا العرب:** هو قائد المخازنية، من صلاحياته الإشراف على أمن وبشؤون الجيش وأوطان دار السلطان، وينظر في كل القضايا المهمة عن طريق قياد وشيوخ القبائل.

- **خوجة الخيل:** هو المشرف على الأملاك الوطنية ومكلف بقبض الضرائب[2].

- **وكيل الخرج** : مهمته الإشراف على البحرية وصناعة السفن والموانئ والشؤون الخارجية.

يقع على عاتق هؤلاء الموظفين الكبار الإشراف على موظفين صغارأبرزهم:

- **مجموعة الخوجات:** وصل عددهم إلى 8 ومنهم خوجة القصر الذي كان يتلقى الهدايا لقضاء الحاجات.

[1]. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط1، دار العرب الإسلامي، 1997م، ص64

[2]. حمدان خوجة، المرآة، تق و تعو تح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANPE، 2005م، ص90

- **مجموعة القياد:** لهم صلاحيات إدارية ومالية يمتازون بها عن غيرهم وهم أنواع من بينهم قائد الفحص الذي كانت مهمته مراقبة التحركات نواحي المدينة[1].

بإضافة إلى ما سبق ذكره احتوت الإدارة المركزية لإيالة على ديوانين لتسيير الشؤون التشريعية والتنفيذية هما: الديوان الصغير و الديوان الكبير الأول يضم كبار قادة الانكشارية وعدد من الموظفين السامين يترأسهم الباشا، وكان في البداية يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وقد تضاءل دوره نتيجة لضعف الباشوات، أما الديوان الثاني فكان بمثابة مجلس للوزراء، تكون من قادة الجند وممثلين عن السلطة الدينية وممثلون عن رياس البحر وعدد من الأعيان والوجهاء ويمكن القول أن عدد أعضائه كان يربوا عن الألف شخص يرأسهم القائد الأعلى للإنكشارية[2].**2**

ـ 1 ـ 2 ـ 1 ـ الوظائف المحلية:

أما الجهاز الإداري في البايلككان مثله مثل دار السلطان في ترتيب الوظائف الإدارية، حيث كان ديوان البايلك المحلي بمثابة المجلس الاستشاري الذي يرجع إليه الباي في تسيير شؤون البايلك، وكان من بين الموظفين في الديوان موظفين يتم تعينهم من دار السلطان التابعين لداي من حيث الصلاحيات[3]، ومن أبرز الوظائف على مستوى البايلكات نذكر:

. الباي: هو المسؤول عن البايلكيعين من طرف الداي لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد، يتمتع الباي بصلاحيات واسعة ولايخضع لأي مراقبه منظمة، ولكي يعاد تعيين الباي مرة أخرى كان لابد عليه أن يرضي الداي وحاشيته من الوزراء عن طريق تقديم الهدايا[4].

. الخليفة: يعتبر من كبار الموظفين السامين في إدارة الباي حيث يعتبر النائب له، ويمثل الباي في بعض المناسبات.

---

[1]. ناصر الدين سعيدوني، وريقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ط2، دار البصائر، 2009م، ص ص178-187

[2]. أرزقي شويتام، طبيعة الحكم، ص110

[3]. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني لدراسات والبحث، الجزائر، 2007م، ص113

[4]. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص282

-**القايد:** مهمته إدارة أوطان البيلك يمنح له خاتم وبرنوس أحمر دلالة على تفويضه من السلطة، يعمل على تسيير الأوطان التابعة له وجمع الضرائب من الدواوير الواقعة تحت مسؤوليته [1].

- **قائد الدائرة:** هو أحد رؤساء فرسان المخزن، وقائد فرسان العرب التابعين لسلطات البايلك ويعرف في بايلك الشرق بقائد مهر باشا وآغا العرب في دار السلطان، يتصرف في الأرياف ومن مهامه القيام بحملات تأديبية وصد العشائر العاصية، وكان فرسانهم لهم شارات خاصة بهم وكان له الحق في التصرف في جمع الفرق العسكرية، وأوكلت له مراقبة الباي وتنفيذ اوامر العزل ضده[2].

- **باشا مكاحلي:** مهمته توفير السلاح للجند خاصة فرسان المخزن وقياد المكاحلية وهو المسؤول عن حراسة الباي.

- **الناظر في الأوقاف:** له صلة مباشرة مع سكان اللأرياف وهو المسؤول عن أراضي الوقف.

- **الباشا الكاتب :** كبير الكتاب أو الكاتب العام الذي يحرر رسائل الباي ويراقب باقي الكتاب، ويقوم بالاحتفاظ بمدخرات البايلك المالية والسجلات العقارية، وعادة ما يقوم بعمله هذا تلبية لطلبات الخزناجي[3]

2 ـ 2 ـ 1 ـ التقسيم الإداري:

نظرا لاتساع رقعة الجزائر كان لابد من تقسيمها إلى مقاطعات إدارية حتى يتسهل تسييرها، حيث قام حسن باشا الذي قسم البلاد إلى أربع مقاطعات هي:

1 ـ 2 ـ 2 ـ 1 دار السلطان:

[1]. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص68-69

[2] ناصر الدين سعيدوني، وريقات في تاريخ الجزائر، ص191

[3]. صالح عباد، المرجع السابق، ص 296

تشمل مدينة الجزائر والمناطق المحيطة بها، وتمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا ومن البحر شمالا إلى سفوح جبال الأطلس البليدي، وتضم دار السلطان، تخضع في تسييرها إلى حاكم الإيالة مباشرة بواسطة آغا العرب وقادة الجيش، وهي أصغر مقاطعة والأكثر أهمية[1].

2 ـ 2 ـ 2 ـ 1 بايليك الشرق:

يحده من الشرق إيالة تونس ومن الشمال البحر ومن الغرب جبال البيبان و قرى بني منصور وسهل وادي الساحل، ومن الجنوب فتصل حدوده إلى بسكرة، وهو أكبر البيليكات عاصمته قسنطينة.

3 ـ 2 ـ 2 ـ 1 بايليك الغرب:

يحده شرقا دار السلطان وبايليك الغرب، وشمالا البحر وغربا المغرب الأقصى، في البداية كانت عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران[2].

4 ـ 2 ـ 2 ـ 1 بايليك التيطري:

يحده شمالا دار السلطان وشرقا بايليك الشرق وغربا بايليك الغرب، عاصمته المدية.

و تم تقسيم البايلك إلى أوطان، حيث يحتوي كل وطن على عدة قبائل وأعراشودواوير، دار السلطان كان بها خمسة أوطان و بايلكالتيطري 14 وطنا وبايلك الغرب و الشرق ضم كلاهما 40[3].

3 ـ 1 النظام القضائي:

---

[1]. نفسه، ص281

[2]. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص63

[3]. أ رزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519/1830م، أطروحة دكتوراه دولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2005/2006م، ص37-38

إن النظام القضائي في الجزائر خلال الحكم العثماني كان كتصلا بالحاكم ،حيث يعد مصدر السلطة السياسية والقضائية، ويمكن تفويض السلطات إلى البايات والدايات، لكن في حالة ما كانت الأحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بالموافقة من قبل الحاكم فبإمكانه أن يسحب التفويض من القاضي أو الباي[1]. كما نجد أن القضاء كان أيضا من اختصاصات الباشا ووزرائه، وكان يعالج الجرائم المتعلقة بقضايا القتل والسرقة وقطع الطريق والحرق عمدا والخيانة والزنا ويعاقب عليها بالموتحيث أن مرتكب هذه الجريمة من السكان يشنق في ساحة عمومية أو يقطع رأسه أو يلقى به من على سور مرتفع ، والتركي يخنق سريا في حالة ارتكابه جريمة سياسية.

من ناحية أخرى كان القانون المدني مستخلص من القرآن الكريم وأحكامه ويضاف إلى هذا المصدر العادات المتبعة والسوابق العدلية، ولإدارة القضاء المدني في جميع حكومات ولايات الإيالة يتم تعيين قاضي تركي وآخر عربي وكلاهما يعقد جلسات يومية للحكم في القضايا التي تعرض عليه ماعدا يوم الجمعة والمفتي يوجد مفتي حنفي تركي ، ومفتي مالكي حنفي[2].

2 ـ النظام العسكري.

يعد النظام العسكري في الجزائر خلال العهد العثماني من الركائز الأساسية التي ساهمت في بروز الجزائر كقوة إقليمية فاعلة في غرب البحر الأبيض المتوسط، وقد تميز هذا النظام بتقسيمه إلى جيشين رئيسيين، هما: الجيش النظامي المكون من الجيش البري والجيش البحري، والجيش الغير نظامي ويشمل قبائل المخزن والكرا غلة وبعض الفرق الأهلية[3].

1 ـ 2 ـ الجيش النظامي :

1 ـ 1 ـ 2 ـ الفرقة الإنكشارية:

---

[1] مؤيد المشهداني، المرجع السابق، ص 429

[2]– وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر1816م–1824م، تع إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، الجزائر، ص 46–47

[3]. حنفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص78

كانت البدايات الأولى للوجود الإنكشاري في الجزائر عندما قام السلطان سليم الأول في سنة 1519م بإرسال فرقة إنكشارية[1] للجزائر تألفت من 2000 جندي إنكشاري و 4000 متطوعين بعد انضمام الجزائر لدولة العثمانية، مزودين بالسلاح وذخيرة عرفوا بعدها بالأوجاق[2].

فيما يخص عمليات التجنيد فقد كانت تتم في الأراضي العثمانية بموافقة من السلطان العثماني و تحت إشراف السلطات العثمانية عن طريق مبعوثين من الجزائر أو وكالات متخصصة تسمى خانات[3]، أما بالنسبة للأماكن استقرار أقام الجند في ثكنات خضعوا فيها إلى تدريبات خاصة حيث احتوت مدينة الجزائر لوحدها على 8 ثكنات عسكرية وكان يتم توجيه بعض الجنود إلى الحاميات العسكرية المتواجدة على مستوى البيليكات.

قسم الجيش الإنكشاري إلى فرقتين أساسيتين هما الطوبجية يمثلون المشاة والسباهية هم الفرسان[4]، واستعمل الجيش أسلحة متنوعة تمثلت البنادق باعتبارها السلاح الأساسي لهم و السيوف والخناجر والمدافع[5].

بخصوص رواتب الجند فقد كان الجندي الجديد يحصل على أقل من نصف دولار ويتزايد راتبه كلما صار أقدم في الخدمة إلى غاية وصوله ل 8 دولار وهو أعلى راتب، يتم تسليم رواتب الجنود بصورة شخصية في قصر الداي بحضوره وحضور الأغا وبقية الضباط.[6].

بمجرد وصول الجندي إلى الجزائر بحمل صفة يني يولداش الجندي الجديد وبعد ثلث سنوات من الخدمة يكتسب لقب أصكييولداش أي قائد الغرفة، ثم يصبح أوداباشي بمعنى رئيس الفرقة

---

[1] . الإنكشارية : كلمة تركية(يني شاري)حرفت عند ترجمتها للعربية وتكتب بالتركية(يكيجري)، ص أماني بنت جعفر، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007م، ص21.

[2]. علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص108-109

[3]. وليام شالر، المرجع السابق، ص52

[4]. حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص34-35

[5]. علي خلاصي، المرجع السابق، ص135

[6]. وليام شالر، المرجع السابق، ص52

ومن ثم البلوكباشي وهو قائد الكتيبة ثم الياباشي رتبة الضابط السامي وبعدها كاهية نائب الأغا والأمين العام[1].

كان للجيش الإنكشاري مهام أساسية توكل إلى أي جيش نظامي وهي حماية الدولة من أي خطر خارجي والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي، حيث يتم تقسيم الجيش إلى عدة فرق حسب الوظائف و المهام.

ومن أهم فرق الانكشارية هم فرقتين النوبة وتعمل على حراسة الحصون والقلاع والأبراج، حيث توزعت النوبات على كامل تراب الإيالة، و المحلات كانت مهمتها جمع الضرائب في شهر أفريل من كل سنة، وكذالك الخروج في حملات تأديبية في حالة حدوث تمردات داخلية[2].

2 ـ 1 ـ 2 ـ الجيش البحري:

تشكلت النواة الأولى للجيش البحري الجزائري من الأفراد الذين أتى بهم الإخوة عروج و خير الدين في مطلع القرن السادس عشر، تكونوا من السكان المحليين الجزائريين والأندلسيين المسلمين والأعلاج وبحارة من المشرق الإسلامي[3].

أنواع سفن التي كانت متوفرة نذكر منها، القاليرهي المتوفرة بكثرة طولها50متر سرعتها خفيفة حمولتها متوسطة، الطريدة نوع من القاليرتستعمل لنقل البضائع أسرع من القاليرة، الغليوطة أقل حجما من القاليرة بحارتها من 10إلى 30 رجلا، المراكب وجد القوليت تسمى السكونة عبارة عن مركب صغير يسير بالأشرعة، الغليون مركب حربي كبير، الحراقة أو الفرقاطة ذات حمولة 200طن محملة ب 20 قطعة مدفعية مكون من 300رجل، العشارية والكرافيلوالشاطية مراكب صغيرة[4].

---

[1]. حنفي هلايلي، بنية الجيش، ص39-40

[2]. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية، ص81-82

[3]. نفسه، ص95

[4]. يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ، ص170-171

مصادر الدخل للبحرية الجزائرية كانت عديدة نذكر منها: الغنائم البحرية أشهرها ما أتى به الرايس حميدو في 8ماي 1802م باستلائه على سفينة برتغالية ما وفر للجزائر ما يعادل 19423125فرنكا و166246ريالا، أيضا كان يتم بيع الغنائم في مدينة الجزائر على شكل مزاد علني، كذلك الأموال التي كان يقبضها البحارة من افتداء الأسرى من طرف أهلهم ودولهم حيث في سنة 1788م بلغ عدد الأسرى المسيحيين في مدينة الجزائر 800أسير وفي سنة 1816م عدد الأسرى 1662 أسير[1].

عرفت البحرية الجزائرية نظام إداري خاص بها تمثل في:

. وكيل الحرج: هو الرئيس السفن الجزائرية والمسؤول عن صناعتها وتجهيزاتها، والمشرف على الأسلحة الداخلة والخارجة وصناعتها والمسؤول عن الأمور العسكرية برا وبحرا، مكلف أيضا بمراقبة المخازن.

. القبودان: هو المكلف بالأسطول البحري من خروجه من الميناء إلى البحر.

. قائد المرسى: مهمته الإشراف على الميناء وشرطته والمراكب الداخلة والخارجة والمخازن والمراكب الحربية والتجارية، يعمل تحت خوجة قائد المرسى ورويدان باشا.

. خوجة قائد المرسى: مسؤول عن تدوين كل ما يدخل ويخرج.

. روديان باشا: هو قائد الكتيبة البحرية ويكون في الغالب من الأعلاج، مهمته الإشراف على أنشطة الخدم الذين كان أغلبهم من الأسرى الأوربيين، له القدرة على تقرير العقوبات في حق كل أسير يحاول الفرار أو يتراجع عن المهام الموكلة إليه[2].

تكون طاقم السفينة من: القبطان رايس وهو قائد السفينة، باش رايس هو نائب رئيس السفينة مهمته تنظيم البحارة والحفاظ على انضباطهم، الإمام لصلاة و الدعاء، باش الطريق

---

[1]. حمدون بن عتو، أسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني خلال القرنين 19/16م، مجلة أفاق فكرية، ع1، مج11، جامعة الشلف، الجزائر، 2022م، ص356-357

[2]. حنفي هلايلي، بنية الجيش، ص ص53-55

المسؤول عن الفرقة الإنكشارية المرافقة لسفينة ، الخوجة هو الكاتب والمحاسب مهمته جرد الغنائم وتسجيل تكاليف السفينة في دفتر خاص، رايس العسة مفتش المركب، السندال رايس وهو المسؤول عن معدات المركب، قلفاط ومهمته دهن المركب بالقطران، باش دومانجي وهو ضابط الأشرعة، باش طبجي هو ضابط المدفعية في المركب[1].

قامت البحرية الجزائرية بالعديد من الإنجازات نذكر منها تحريرها لسواحل التونسية من الغزو الإسباني سنة 1573م مع قوات برية معتبرة و المشاركة إلى جانب الدولة العثمانية في معركة ليبانتو 1571م[2].

2 ـ 2 ـ الجيش غير النظامي:

1 ـ 2 ـ 2 ـ الكراغلة:

هم فئة المولدون نشأت نتيجة زواج أفراد الجيش التركي بالنساء الجزائريات حيث كانوا يحتلون المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي، كان أول ظهور لهم في مدن مستغانم ميلة بسكرة مليانة عنابة، قسنطينة، مازونة معسكر، تلمسان، وقلعة بني راشد، تواجدوا أيضا بالأرياف في واد الزيتونة بسفح جبل فليسة[3].

عمل الإنكشارية من البداية على إقصاء الكراغلة والحد من العدد المسموح لهم بالتسجيل في فرقهم خوفا من أي من سيطرتهم على مقاليد الحكم أو التحالف مع الأهالي ضدهم خاصة أن

---

[1]. يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ، ص173-174

[2]. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص34

[3]. حمدان خوجة، المرجع السابق، ص117

عددهم كان في تزايد مستمر حيث بلغ عددهم 5000 كرغلي وخلال القرن 17م و 10000 خلال القرن 18م على مستوى مدينة الجزائر لوحدها.

وقد منع الكراغلة من التسجيل في الفرق الانكشارية إلى حين الوباء الذي ضرب مدينة الجزائر والذي أودى بحياة الكثير من الانكشارية، وضلوا ينظمون إلى الا وجاق إلى أن بلغ عددهم 5000 كرغلي عند الاحتلال الفرنسي للجزائر[1].

2 ـ 2 ـ 2 ـ قبائل المخزن:

تنتمي قبائل المخزن إلى ثلاث فئات رئيسية: قبائل عريقة مستقرة قرب المدن، قبائل متمردة خضعت لسلطة العثمانية بالقوة، قبائل أخرى تشكلت من المغامرين والفارين[2]، استقرت قبائل المخزن قرب الخوانق الجبلية والممرات الصعبة كممر سور الغزلان وممر راس العقبة، وعند الجسور والقناطر الجبلية كقنطرة الحراش، وحول الحصون والأبراج التي بها الحاميات العسكرية التركية[3].

تمثلت مهام قبائل المخزن في الدفاع عن مصالح الدولة والمساعدة إلى جانب المحلات في جمع الضرائب و الحرس على إقرار الأمن ومراقبة الطرقات والنقاط الحساسة داخل الإيالة وتوفير الفرسان إلى جانب الجيش النظامي[4]، وكانت تحصل مقابل ذلك على امتيازات تشمل الإعفاء من الضرائب، منح أراض زراعية وتزويدها بالسلاح والمؤونة، بإضافة إلى المكافآت مقابل مشاركتها في الحملات التأديبية[5].

3 ـ 2 ـ 2 ـ فرقة زواوة:

---

[1]. حنفي هلايلي، بنية الجيش، ص ص80-83

[2] أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، ص164-165

[3]. حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص86-87

[4]أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، ص168

[5]. ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص106

تظم فرقة زواوة مجموعة من القبائل التي استقرت في أعالي جبال جرجرة مثل أث صدفة، أث يوسور غوأث عيسى [1]، تميزت هذه الفرقة بعلاقة مباشرة مع السلطان العثماني، الذي كان يوجه فيها رسائل لزعمائها يطلب فيها الدعم العسكري، تولت هذه الفرقة دعم الجيش النظامي في جمع الضرائب، خاصة في المناطق الجبلية الوعرة، والمشاركة في الدفاع عن البلاد ضد الهجمات الخارجية والتمردات الداخلية[2].

3 ـ النظام الاقتصادي.

1ـ 3 ـ الزراعة:

1 ـ 1 ـ 3 ـ ملكية الأراضي وطرق استغلالها:

خلال العهد العثماني في الجزائر، تنوعت أشكال ملكية الأراضي الزراعية وطرق استغلالها، حيث نجد:

- **أراضي البيلك:** هي الأراضي التي دخلت تحت ملكية الدولة العثمانية في الإيالة عن طريق المفاوضات مع القبائل أو مصادرة أراضي المتمردينكانت تستغل عن طريق الكراء أو العزال حيث يدفع الفلاحون أموالا للسلطة العثمانية أو جزء من المحصول أو عن طريق السخرة بمعنى التويزة وهي إجبار القبائل على العمل في الأراضي دون مقابل، أو عن طريق نظام الخماسة وهي أن يقوم الفلاحون بدفع خمس المحصول لسلطة.
- **الملكية الخاصة:** كانت هذه الملكية منتشرة في المناطق الجبلية مثل منطقة القبائل والأوراس، كما امتلك بعض الحضر حدائق وأحواضًا في ضواحي المدن، وكان الملاك يستغلون هذه الأراضي عن طريق نظام الخماسة، حيث يعمل الفلاحون دون امتلاكهم لأرض أو مواشي[3].

---

[1]. عباس تركي، الأدوار العسكرية والأمنية لفرقة زواوة خلال العهد العثماني 1519/1830م، مجلة الدراسات العسكرية والتاريخية، ع1، مج4، الجزائر، 2020م، ص24

[2]. نفسة، ص ص28-32

[3]أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، ص213-214

- **الأراضي العرش:**تستغل جماعيا يحق التصرف فيها لسكان القبيلة حيث يقومون بخدمتها، فرضت عليها الغرامة سنوية تأخذ نقدا والمعونة واللزمة عينا من الإنتاج وكذا إلى بعض المقادير النقدية كذلك فرضت عليهم عوائد البيلك كضيفة الداي والدنوش وغيرها.

- **أراضي الوقف:** تم حبسها للأعمال الخيرية، وضعت تحت مسؤولية ناظر الأوقاف ومساعديه من الشواش، تمتد على ساحات واسعة صالحة لزراعة، لم تفرض عليها أي نوع من الضرائب.

- **أراضي الأموات:** هي أراض غير صالحة للفلاحة لم يتم استغلالها وبالتالي لم تفرض عليها أي من الضرائب[1].

2 ـ 1 ـ 3 وسائل و طرق الزراعة:

كانت الوسائل المستعملة بدائية تعتمد على الوسائل البسيطة كالمحراث الخشبي والمنجل والفرشات البسيطة، أمّا عن أساليب وطرق إعداد الأرض فكان يتم حرقها بمافيها من أعشاب صغيرة حتى تصبح أكثر خصوبة وصالحة للزراعة.

وأمّا فيما تعلق بالري تم استعمال قنوات قديمة تعود للقرن 11م حيث يلجأ الفلاحون إلى حفر قنوات من أجل تحويل مجرى المياه تعرف بالسواقي وفي غالب الأحيان يتم انسدادها بالطمي التي تشكل برك من الوحل[2]، اعتمدت الجهات الجنوبية على نظام خاص للري يعرف بالفقارة حيث يعتمد على سلسلة من الآبار المترابطة أفقيا بشكل مائل لجلب المياه الجوفية و يتم عن طريق الحفر في نقطة مرتفعة لتوزع المياه بشكل دقيق ومتساوي على الأراضي الزراعية المنخفضة وفق نظام القسري[3].

---

[1]. صالح عباد، المرجع السابق، ص52-53

[2]. رضوان شافو، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قيس لدراسات الإنسانية والإجتماعية، ع1، مج1، 2017م، ص66-67

[3]. سهام بومعزة، الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1518/1830م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران، ص ص241-243

يعتبر النشاط الرعوي مكملا لنشاط الزراعي بحيث اهتم الجزائريون بتربية المواشي حيث كان هناك (1000بقرة . 32000خروف . 1000الماعز . 700حصان) وعدد كبير من الإبل وفرت تربية المواشي الغذاء المحلي من حليب ولحوم وأجبان وكذالك الصوف والجلود، كما اعتمدت المناطق السهلية كمنطقة النمامشة على تربية المواشي كمصدر للعيش حيث بلغت مساحاتها الرعوية إثنين مليون هكتار.

2 ـ 3 ـ الصنـــاعة :

شهدت الصناعة في الجزائر تنوعا شمل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية على مستوى المدن والأرياف، يتم تنظيم الحرف والصناعات داخل المدن في أسواق وشوارع سميت باسمها كسوق العطارين وزنقة النحاسين...إلخ[1]، وتتم الصناعات داخل ورشات خاصة يعمل بها عدد معين من الصناع منظمين بواسطة نقابات مهنية حيث وضع على رأس كل صنعة مشرف يسمى أمين الحرفة يقوم على تنظيم الحرفة ومراقبة جودتها الإنتاجية وكذا تدوين الحرفيين القادمين من المدن ومهمته الأساسية كانت وتحصيل الضرائب المقررة على الحرفيين وتقديمها شيخ البلد، أما في الأرياف كانت تتم الصناعات من طرف الرجال والنساء وتباع في الأسواق[2].

فرضت السلطة ضرائب متنوعة على الجماعات الحرفية أبرزها ضريبة الغرامة والوطاق[3]التي فرضت على الفحامين والفخارين، وضريبة البشماقالقشتولة وهي ضريبة التعيين وضريبة العسة كما فرضت ضرائب استثنائية تُعرف بالتربعات من بينها ضريبة ضيف رأس العام، وكانت تُجمع من جماعات محددة وهي ضريبة نقدية،خضعت الأفران إلى ضريبة الغرامة حيث تراوحت قيمتها بين ثلاثة أرباع بوجو.

---

[1]. ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص60-62

[2]. أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري، ص221-222

[3]. الوطاق: كلمة تركية تعني الخيم وكانت توجد خارج المدن...انظر:-عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1830/1700م مقاربة اجتماعية و اقتصادية، رسالة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث، ج1، الجزائر، 2001/2000م، ص239

وألزمت الدولة الجماعات الحرفية بتقديم خدمات ومنتجات لصالح البايلك دون مقابل مباشر مثل توفير الخراف للجيش من طرف الجزارين، والجلود من قبل الدباغين، وخبز البشماط الذي كانت تحضّره جماعة قسنطينة، بالإضافة إلى أدوات الحدادة والطحن التي يقدمها الفرانين[1].

3 ـ 3 ـ التجـــارة:

1 ـ 3 ـ 3 ـ الداخليــة:

عرفت التجارة الداخلية في الجزائر خلال العهد العثماني في أشكالها وتنظيمها فقد تركز النشاط التجاري الحضري في الحوانيت المنتشرة داخل المدن الكبرى كمدينة قسنطينة تلمسان الجزائر حيث اتسم هذا النشاط بتنظيم أكثر دقة وهيكلة واضحة أما في القرى الأرياف وجدت الأسواق الجهوية والموسمية الأسبوعية و السنوية مثل سوق اللوحة قرب تيارت وسوق الربايع جنوب التيطري والسوق العثمانية قرب قسنطينة وتنظم في تواريخ محددة وتُشكل نقاط التقاء للتجار والسكان وجميع أطياف المجتمع[2].

نظمت الأسواق في المدن الكبرى بالإشراف مباشر من قبل سلطات محلية تمثلت أساسا في أمين السوق الذي تولى مسؤولية الإشراف الإداري وجمع الرسوم من التجار[3].

نجد أيضا المحتسب الذي مثّل أحد أبرز العناصر التنظيمية داخل السوق. وقد كُلّف هذا الموظف الإداري بمهام مراقبة المعاملات التجارية وضبط أسعار السلع، ومراقبة الأوزان والمكاييل خاصة بالنسبة للمواد الأساسية مثل الزيت والصابون، ولم يكن للمحتسب أجر محدد من قبل الدولة بل كان يتقاضى أجره من السلع التي تدخل السوق[4].

---

[1]. عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، ص ص234-241

[2]. محفوظ سعيداوي، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني مقاربة تحليلية، من مطلع القرن 18م إلى 1830م، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2012/2001م، ص232

[3]. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية لشرق الجزائري، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م، ص64-65

[4]. موسى القبال. الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربية (نشأتهاوتطورها)، ط1، الوطنية لنشر والتوزيع، 1971م، ص86

وضع نظام لحراسة الأسواق عن طريق موظفين عرفوا بأمناء العساسين يتم تعينهم من قبل أعيان البلد دون تدخل السلطة، حيث يدفع التجار ضريبة تعرف بضريبة العسة لم تكن قيمتها محدد فهي تختلف حسب أهمية السوق ونشاطه وأحيانا يشارك التجار في العسة إلى جانب دفع الضريبة[1].

2 ـ 3 ـ 3 ـ الخـارجيـة:

جمعت الجزائر في تجارتها الخارجية علاقات تجارية متعددة حيث نسجت روابط اقتصادية مع مختلف الدول الأوروبية من خلال الموانئ الجزائرية وقد تمت هذه العلاقات غالبًا بواسطة الأجانب وعدد محدود من التجار الجزائريين كما امتدت الشبكات التجارية الجزائرية إلى دول المغرب العربي، وأقطار المشرق الإسلامي، ومناطق إفريقيا الداخلية، وذلك عن طريق القوافل التجارية، التي كان يسيرها السكان المحليون بمساعدة بعض العناصر اليهودية الذين لعبوا دورًا في تسهيل عمليات الوساطة والتبادل التجاري[2].

ومن أجل تنظيم هذه المبادلات فرضت رسوم جمركية على السلع والبضائع، سواء عند تصديرها أو استيرادها عبر الموانئ الجزائرية وقد أوكلت مهمة جمع هذه الرسوم إلى مسؤولين محليين على رأسهم قائد المرسى، إلى جانب الترجمان وبعض القباطنة. وشملت هذه الرسوم أيضًا حق توقيف السفن بالموانئ، والذي طُبق على مختلف أنواع السفن، بما في ذلك السفن الجزائرية والعثمانية، والسفن اليهودية، وكذلك السفن التابعة للدول الأوروبية المسيحية وبلغت هذه الرسوم 20 قرشًا للسفن الجزائرية والعثمانية واليهودية، و40 قرشًا للسفن المسيحية، فيما رُفعت إلى 80 قرشًا للسفن المعادية.

---

[1]. رضوان شافو،المرجع السابق، ص74

[2]. محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص65

كما فرضت مبالغ مالية على السفن الأجنبية مقابل خدمات الإرشاد البحري، حيث بلغت قيمة هذه الخدمة 12 فرنكا بالإضافة إلى إلزام السفن الأجنبية بتقديم مبلغ مالي قدره أربعة ريالات إلى قائد المرسى، وذلك مقابل استقباله لقباطينها وتوفير التسهيلات اللازمة لدخولها الميناء[1].

3 ـ 3 ـ 3 ـ الطرق التجارية البرية:

انقسمت الطرق التجارية في الجزائر في الفترة العثمانية إلى طرق رئيسية تربط بين مدينة الجزائر والدول المجاورة وعواصم البيليكات، نذكر منها الطريق الغربي الممتد من واد سوف إلى مدينة الجزائر يمر عبر مدينة بسكرة وبوسعادة، والطريق العرضي الشمالي الرابط بين فاس والمغرب الأقصى والمغرب الأدنى مرورا بمدن الكاف قسنطينة سطيف الجزائر وهران ووجدة والطرق جهوية تصل بين مدينة الجزائر ومدن دار السلطان نذكر منها طريق شرشال وطريق البليدة[2].

4 ـ 3 ـ النظام المالي:

1 ـ 4 ـ 3 ـ العملة المتداولة في الأسواق:

كان يتم ضرب العملة في الجزائر خلال العهد العثماني في دار السكة قرب قصر الداي وبعد ذلك تم نقلها إلى القصبة، ومايميزها عن باقي العملات خلوها من أي صور للحكام والرموز والشعارات، وقد تنوعت حسب المعادن التي تصنع بها، وكان هناك نوعين منالعملات المتداولة في الجزائر آن ذاك المحلية والأجنبية والمتمثلة في:

1 ـ 1 ـ 4 ـ 3 المحلية:

---

[1]. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1830/1772م، ط3، دار البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص101-102

[2]. حميدون بن عتو، أسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني خلال القرنين 16م و 19م، مجلة أفاق فكرية، ع1، مج11، جامعة الشلف، الجزائر، 2022م، ص 354

الذهبية (السلطاني، النصف سلطاني، الربع سلطاني، المحبوب)[1]، الفضية فيها (الريال بوجو الزوج بوجو، الربع بوجو، الأسبر الفضي، العائمة، دورو الجزائر)، البرونزية النحاسية (الخروبة، درهم صغير، الريال، الفلس، الاسبر النحاسي، زوج درهم صغار)[2].

2 ـ 1 ـ 4 ـ 3 الأجنبية:

النقود الإسبانية (الدوقة، الدبلون، الدبوني، الريال الإسباني، الكرونة) ، النقود العثمانية (المحبوب العثماني)، النقود التونسية (الخروبة، الدرهم الناصري، الاسبر، الفلس، الريال التونسي)، النقود المغربية (السلطاني المغربي، الفلس المغربي، الزياني الذهبي)[3].

2 ـ 4 ـ 3 النظام الضريبي :

خلال العهد العثماني تم تطبيق نظام ضريبي محكم يعكس طبيعة الدولة العثمانية حيث امتزج بين الشرعية الإسلامية و الأعراف المحلية قسم على المدن والأرياف كان هدفه تمويل خزينة الدولة والجيش الجزائري.

1 ـ 2 ـ 4 ـ 3 الضرائب المفروضة على المدن وطرق جبايتها:

فرضت على سكان المدن عدة ضرائب ورسوم متمثلة في:

- **ضيفة الباي:** تُجبى من المدن التي لا يوجد بها حامية عسكرية وتتراوح بين 800 و2000 ريال، مع إضافة 14 حصانًا.

- **ضيفة دار السلطان:** تُجبى عبر شيخ البلد لتعويض الحامية العسكرية، وتختلف قيمتها حسب أهمية المدينة، حيث تصل إلى 3000بوجو في المدن الرئيسية كالمدية و 350بوجو في المدن المتوسطة كدلس[4].

---

[1]. نورالدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص277

[2]. هواري قبايلي، العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، 2009/2008م، ص ص43-45

[3]. صالح عباد، المرجع السابق، ص345

[4]. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص99-100

- **رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:** يقدمها كل صاحب دكان شهريا مقابل نشاطه التجاري، يقوم شيخ البلد بجمعها من أمناء النقابات المهنية المختلفة بالمدن، في سنة 1822م بلغت حوالي 3000 دولار إسباني مايعادل 4000 دينار جزائري في وقتنا الحالي.

- **الرسوم المفروضة على اليهود:** هي عبارة عن جزية يدفعها اليهود إلى الدولة عن طريق المقدم بلغت في مدينة الجزائر حوالي 500إلى 1000 بدقة شيك كل أسبوع.

- **الرسوم المفروضة الأندلسيين:** كان الأندلسيين القاطنين بالمدن الساحلية مكلفون بدفع رسوم قدرت خلال القرن 16م ب 800زياني ذهب و 70بغلاو 3خيول و20رطل زبدة و600قيسة حبوب في مدينة مستغانم [1].

2 ـ 2 ـ 4 ـ 3 ـ الضرائب المفروضة على الأرياف وطرق جبايتها:

في الأرياف فرضت الضرائب على الملكيات الخاصة من الأراضي الزراعية وهي العشور والزكاة، و ضرائب على الفلاحين الدين يستغلون العرش البيلك وهي الغرامة المعونة اللزمة، ووجدت عائدات البيلك المعروفة بالدنوش[2].

ـ الضرائب المفروضة على أراضي العرش وأراضي البيلك:

ـ الغرامة: خصت هده الضريبة بالمناطق الخارجة عن سلطة البايلك عوضا عن العشور، كانت تدفع نقدا أوعينا مواشي ومواد غذائية، فالعشائر الرعوية كأولاد سيدي يحيى بن طالب والحنانشةوالنمامشةو أولاد مختار تفرض عليهم الغرامة مرة واحدة والقبائل التي تمارس نشاطا زراعيا بسيطا في الواحات والهضاب العليا تفرض عليها حسب عدد الزويجات التي تزرعها[3].

- **عائدات البايلك:**

---

[1]. ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، ،المرجع السابق، ص33

[2]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800/1830م، دار الكتاب العربي، 2010م، ص75-76

[3]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، ص303-304

. الدنوش: هي عبارة عن ضرائب تقدم من طرف البايات في البيلكات الثلاثة (الشرق الغرب، التيطري) متمثلة في: الدوش الكبرى يقدمها الباي شخصيا كل ثلث سنوات حيث تعتبر زيارة إجبارية يؤديها جميع البايات عبارة عن حامية مكونة من 3000فارس من القبائل الحليفة وعلى رأس كل قافلة 80بغلا، الدنوش الصغرى وهي بمثابة هدية لداي مرتين في السنة في الربع والخريف حيث يتم تقديمها كل ستة أشهر يقوم خليفة الباي بإيصالها متمثلة في أموال وأجود الألبسة المحلية وجمال ومواشي وخيول وعبيد والأغذية والسروج المطرزة[1].

يتم جمع الضرائب عن طريق إرسال ثلاثة أجنحة عسكرية من قبل السلطة العثمانية فتنطلق من مدينة الجزائر نحو الولايات الثلاثة:الجناح الشرقي نحو ولاية قسنطينة، الجناح الغربية نحو ولاية وهران، الجناح الجنوبية نحو ولاية التيطري.

وجد على مستوى كل ولاية من الولايات المذكورة كتيبة مكونة من أتراك وكراغلة ورجال المخزن ترافق الباي حيث يلتقي بالجناح القادم لناحية تم ينطلق الجميع بالولاية للقيام بعملية جمع الضرائب[2].

3 ـ 2 ـ 4 ـ 3 ـ مصادر مالية أخرى:

– **العشور**: ضريبة تأخذ من إنتاج أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لسلطة التركية، فرض حمولة بعير من القمح والشعير على كل محراث يجره ثوران، عند تسليم العشور وقائد العشور

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص148–149

[2]. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق و تح: محمد عبد الكريم، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص41

هو المكلف بقبضها كان يوجد اثنان أحدهما في الجهة الغربية والأخر في الجهة الشرقية للبايلك حيث وجب على قائد كل قبيلة إحصاء الفلاحين الدين يملكون المحارث[1].

- **الزكاة:** هي ضريبة شرعية يتم إخراجها عن جميع أنواع المواشي[2].

من خلال ما تم عرضه يتبين أن النُظم التي اعتمدتها الجزائر في ظل الحكم العثماني كانت ذات طابع منظم شملت مختلف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية والقضائية، وساهمت في فرض الاستقرار وضبط شؤون البلاد.

[1]. صالح عباد، المرجع السابق، ص346

[2]. ناصرالدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغراب الإعلامي، لبنان، 2001م، ص296

الفصل الثاني: تأثير التنظيمات العثمانية على استمرارية الحكم.

1. مبحث أول: التأثير السياسي والإداري.
2. مبحث ثاني: التأثير العسكري.
3. مبحث ثالث: التأثير الاقتصادي.

شهد الحكم العثماني في الجزائر حالة من التراجع مع مرور الزمن، نتيجة عوامل سياسية وإدارية وعسكرية واقتصادية، كانت مجتمعة سببا رئيسيا في إضعاف السلطة ومهدت الطريق نحو زوالها.

1 ـ التأثير السياسي والإداري:

رغم أن الوجود العثماني فيالجزائر دام لأزيد من ثلاث قرون، إلا أن بنيته السياسية والإدارية عرفت عدة اختلالات أثرت بشكل سلبي على استقرار البلاد وتماسكها الداخلي وقد تجسدت هذه الاختلالات في النقاط التالية:

1 ـ 1 ـ التأثير السياسي:

شهدت البنية السياسية للحكم العثماني في الجزائر اضطرابات واضحة نتيجة:

1 ـ 1 ـ 1 التهميش السياسي:

عمل الأتراك على إبقاء الجزائريين بعيدين عن أية مساهمة فيأمور النيابة وتهميشهم في الممارسة السياسية وتولي المناصب العليا، وكذا تهميشهم في تمثيل الجزائر لدى القوى الأوروبية إما كمبعوثين في مهام خاصة أو سفراء ليس هذا فحسب بل تم تهميشهم في كل ما يتعلق بصلاتهم بالباب العالي واقتصر القيام بهذه المهام و الأدوار على العنصر التركي.

بالإضافة إلى أنهم حالوا دون إمكانية اندماج الأتراك بالأواسط الشعبية وهذا ما يفسر رغبتهم في إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على المناصب الحكومية، وبالتالي أدى هذا التهميش للعنصر المحلي إلى القطيعة بينه و بين الحكام الأتراك وتجسدت مظاهر هذه القطيعة في العديد من الثورات ذات الطابع السياسي[1] وذات الطابع الديني نذكر منها:

. ثورات الكراغلة: ثورة 1621م حدثت هذه الثورة في الجزائر عام 1621م قادها الكراغلة(أبناء الأتراك من أمهات جزائريات)إضافة إلى المسيحيون المنخرطون في الحرس الأهلي، حيث قاموا بمهاجمة القلعة ردا على أعمال الظلم التي كانوا يعانون منها من قبل الباشاوات، كللت هذه الثورة في بداية الأمر بالنجاح واستيلاء الكراغلة ومن معهم على القلعة لكن سرعان ما عاد الأتراك

[1]. حنفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر، ص ص10-12

والمرتدين و ألحقوا بهم الهزيمة وباءت محاولاتهم بالفشل، ونفذ حكم الإعدام في العديد منهم[1]، وفي سنة 1629م كانت هناك محاولة أخرى وصلت إلى الصدام المسلح بينهم وبين الأتراك وباءت هي الأخرى بالفشل وتم على إثر هذه الثورات طرد الكراغلة من مدينة الجزائر وتفرقوا في مناطق مختلفة[2]، كما قرر الأتراك عدم السماح لهم بتولي المناصب السامية وعزلهم من وظائفهم مما أدى إلى استمرار الحقد لمدة قرنين من الزمن[3]، في المقابل ظل الكراغلة مصرين على معاودة الكرة وتحقيق أهدافهم.

ثورة بلاد القبائل: كانت السلطة تواجه عدة اضطرابات في أواخر عهدها في منطقة القبائل الكبرى، في سنة 1819م حدث تمرد قاده محمد أوقاسي، وقُتل من طرف الأتراكفي السنة الموالية1820م، وفي سنتي1823م و1824م شهد وادي الساحل أيضا حركة تمردية واسعة ضد السلطة التركية اتخذ على إثرها الداي حسين قرارا يقضي بطرد الأشخاص الذين ينتمون لهذه المنطقة الموجودين في المدن من ناحية أخرى ظلت القوات التركية تتعرض لهجومات سكان بلاد القبائل بين الحين والأخر[4].

بالإضافة إلى ذلك عرفت الجزائر مع مطلع القرن التاسع عشر سلسلة من الثورات التي قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا في العديد من المناطق نذكر منها:

ثورة ابن الأحرش: تنتسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف الملقب بالبودالي، الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا(1798-1805م) والذي بدوره قام بتكليف عثمان باي قسنطينة بالقضاء على ابن الأحرش وأتباعه، في المقابل كان ابن الأحرش قد تحالف مع مرابط من منطقة ميلة وتمكنا معاً من القضاء على جند عثمان باي وقتله

---

[1]. جيمس ولسن ستيفان، لأسرى الأمريكان في الجزائر1785.1797م، تر: تابليت، دار ثالة، الجزائر، 2008م، ص45

[2]. إبن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات إبن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كفوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م، ص49

[3]. حمدان خوجة، المرآة، ص117

[4]. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص224-225

في معركة وادي الزهور سنة 1804م، بعد ذلك تمكنت قوات إسماعيل باي قسنطينة الجديد من القضاء على ابن الأحرش وحركته التي استغرقت أربع سنوات وتم ذلك بمساعدة قبائل المخزن[1].

الثورة التيجانية: عبارة عن حركة تمرد قادها التيجانيين ضد الأتراك في الناحية الغربية للبلاد في السنوات الأخيرة من الحكم التركي وهما محمد الكبير ومحمد الصغير وَلدي سيدي أحمد التيجاني، حيث سار الأخوان في سنة 1826م نحو معسكر بجيشهما وكان هدفهم هو الاستلاء على وهران عاصمة البايلك غير أن مجموعة من القبائل اعترضت طريقهم وفرقت صفوفهم واضطروا للعودة.

وفي السنة الموالية 1827م سار التيجانيون للمرة الثانية نحو وهران أين حصلت بينهم وبين الباي وجيشه اشتباكات عنيفة في نقاط مختلفة، انتهت بهزيمتهم ومقتل زعيمهم سي محمد الكبير، وكان هذا نتيجة تخلي قبائل الحشم عليه والكثير من الجيوش التي جاءت معه[2].

وبالتالي فإن الثورات المتكررة التي اندلعت في مختلف مناطق الإيالة، لم تكن مجرد حركات احتجاجية عابرة، بل شكلت منعطفا خطيرا في مسار الحكم حيث أدت هذه الثورات إلى اضطراب وإرهاق النظام السياسي والحربي للجزائر وتراجع دورهما و أضعفت قدرة السلطة على فرض سيطرتها، وكانت بمثابة تهديد للتواجد العثماني كما كانت عاملا حاسما في زواله[3]، وتسببت في فتح المجال أمام التدخلات الأجنبية من خلال دعمبعض التمردات الداخلية، إلى جانب ذلك أدت إلى ارتباط السكان بالطرق الصوفية ومشايخها الذين كانوا أقرب إليهم في ظل التهميش والفوضى ونتيجة ثوراتهم ضد العثمانيين.

كما كانت هناك تأثيرات أخرى من بينها:

2 ـ 1 ـ 1 ـ تمرد الإنكشارية و صراعها مع طائفة الرياس:

---

[1]. حنيفي هلايلي، الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ع 20، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص200

[2]. صالح عباد، المرجع السابق، ص230-231

[3]. حنفي هلايلي، الثورات الشعبية، ص200.

كان الضباط الإنكشاريون يتطلعون إلى الحكم والسيطرة بمختلف الوسائل الأمر الذي دفع بالكثير من الولاة للعمل على التخلص من هذه الفرقة وتصفيتها بطريقتين إما بإدماجها مع فرق الجنود البحارة تحت سلطة الرياس أو خلق فرق المشاة الجزائريين كما حاول ذلك الباشا حسن بن خير الدين وغيره ولكن كل محاولاتهم لم تنجح لأن ضباط الإنكشارية كانوا ذوي جرأة ومغامرة[1].

وفي عهد الباشاوات حاول خضر باشا بعد عودته إلى الجزائر أن يحد من سلطة الإنكشارية التي أصبحت القوة الفعلية في عهد الباشاوات، لكن الإنكشارية واجهت خضر باشا بالقوة وتسببت له في خسائر بشرية معتبرة وفي نزوح الكثير من العائلات من الجزائر إلى البليدة والمدية وملیانة واضطرا السلطان لإنهاء مهام الباشا وتعيين مكانه مصطفى باشا الذي لم يتمكن هو أيضا من إخضاع الإنكشارية وباءت محاولاته بالفشل[2] نظرا لتنامي دور الإنكشارية التي استولت على الحكم بصفة مباشرة في هذه الفترة، وكذا ضعف الحكام الباشاوات الذين كانت استانبول ترسلهم ليحكموا البلاد ،فأصبح هذا العهد يعد عهد تسلط جند الإنكشارية على الباشاوات وعلى الأهالي[3].

3 ـ 1 ـ 1ـ الاغتيالات السياسية: ونقصد بها تلك التصفيات التي استهدفت عددًا من الشخصيات السياسية خاصة في مرحلة حكم الآغاوات و الدايات، لأسباب متعددة كان في مقدمتها الصراع على السلطة والتنافس السياسي على الحكم إلى جانب ضعف السلطة المركزية حيث استغلت بعض الأطراف هذا التراجع لتصفية حساباتها واغتيال منافسيها لتعزيز نفوذهم ومن أبرز من استغلّ هذا الوضع الإنكشارية، وكانت هذه التصفيات من مظاهر ضعف النظام السياسي في العهد العثماني بالجزائر نذكر منها: اغتيال البولكباشي خليل أول الأغاوات بعد سنة من تعيينه، خلفه الأغا رمضان الذي لم يطل عهده كثيرا وقتل هو أيضا في أوت سنة 1661م،

---

[1]. يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ، ص38.

[2]. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص109.

[3]. علي العبيدي، صفحات في تاريخ الجزائر ، ص284

اغتيال علي آغا في سبتمبر 1671م من طرف الإنكشارية[1]، إقدام الإنكشارية على قتل الداي عمر بعد الحملة التي شنها ضد الجزائر عام 1816م[2].

وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1798-1830 اغتيل ست دايات من مجموع ثمانية[3] وعليه هذه السلسة من الاغتيالات خلفت أثرا بالغا في نفوس الحكام، وساهمت في زرع الخوف والتردد من تقلد مناصب الحكم وتنامي الشعور بعدم الأمن والاستقرار، وأثرت على بنية النظام.

2 ـ 1 ـ التأثير الإداري:

رغم أن الجهاز الإداري في الجزائر كان منظما نوعا ما ويستمد تنظيماته من الأنظمة العثمانية المقتبسة والتقاليد المحلية المتوارثة عن فترات الحكم الإسلامي السابقة[4]، إلا أنه عرف مع مرور الوقت عدة اضطرابات أثرت سلبا على فعالية السلطة وأضعفت الحكم نذكر منها:

أ- رغبة حكام الأقاليم في بسط نفوذهم الفعلي على الجهات الممتنعة عن دفع الضرائب ومحاولتهم تأديب الممتنعين والعصاة، وقد نتج عن ذلك اضطراب داخل السلك الإداري بالمدن تمثل في تكرر الاغتيالات وتعدد قرارات العزل وأوامر النفي والمصادرة في حق كبار الموظفين في البايلك.

ب-عدم الاستقرار الإداري تغيير المسؤولين بشكل متكرر والافتقار للثبات والاستمرارية، مما أدى لضعف في اتخاذ القرارات وخلق فوضى في النظام الإداري.

ج- سيطرت طبقة الإنكشارية على جميع مقاليد الدولة باستثناء وظائف الكُتاب (الخوجات) وبعض الوظائف الأخرى الثانوية.

---

1. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني، ص43
2. حنفي هلايلي، أوراق...، ص22
3. أرزقي شويتام، نهاية الحكم...، ص ص39-43
4. أرزقي شويتام، نهاية الحكم...، ص198.199.

د- سوء التسيير الإداري الذي تمثل في الرشوة، و التوريط ، والتواكل و الغش[1]، وهذه الظاهرة تفشت خاصة في عهد الباشاوات حيث كانوا يقدمون على شراء منصب الباشا بالأموال والرشوة[2].

هـ- عدم إشراك السكان في الحياة الإدارية وسيطرة الأقلية على مختلف الأمور الإدارية حتى فئة الكراغلة التي كانت فرعا للأتراك تم إقصائها.

و- ترك السلطة المطلقة في أيدي الباشاوات مما أدى إلى تهميش دور الديوان وتجريده من قوته وتأثيره، في حين أنه أنشئ لمساعدة الحكومة ومراقبة الباشاوات[3].

2 ـ تأثير النظام العسكري:

شهدت الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 18م و خلال القرن 19م اضطرابات في نظامها العسكري حيث انهارت قواتها البرية والبحرية اللذان كانا يشكلان ،سابقًا الدعامة العسكرية للدولة. هذا الانهيار لم يكن حدثًا فجائيًا بل نتيجة تراكمات على مدار عقود. فقد تحوّل الجيش من قوة ضاربة إلى عبء على الإيالة.

1 ـ 2 ـ تراجع وضعف الجيش الإنكشاري:

من أبرز العوامل التي أسهمت في ضعف الجيش الإنكشاري في الجزائر كان تراجع عملية التجنيد، فخلال العصور الأولى للتواجد العثماني كانت الجزائر تستقبل عدد كبير من جند القادمين من المشرق العربي الذين كانوا يعتبرون دعما رئيسيا في الجيش الإنكشاري ولكن مع

---

[1]. أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص55.47.

[2]- يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ص34

[3]. حمدان خوجة، المرآة، ص116.112.

مرور الوقت تراجع هذا العدد بشكل حاد ليصل في القرن 19م إلى 2264 مجند مابين سنتي 1801م و1810م.

كما تغيرت الأوضاع الاجتماعية للجند حيث سمح لهم بالزواج بعد ماكان ممنوع وكذالك أصبحوا يمارسون الكثير من النشاطات الحرفية إلى جانب فتح محلات تجارية يجنون منها الأموال مما دفع بهم لتخلي عن الخدمة العسكرية و أصبح الجندي الإنكشاري يسخر حياته لسلطة فقط أصبح يهتم لشؤون حياته الخاصة وأصبحوا مرتبطين أكثر بأسرهم[1].

وقد ساهمت الأوبئة والمجاعات التي ضربت الجزائر في عدة فترات إلى أوبئة مدمرة، كان أبرزها الطاعون الذي ضرب المدينة في عام 1786م أدت هذه الأوبئة إلى وفاة العديد من الجنود، مما أسهم في نقص شديد في عددهم. كان هذا النقص في الجنود ملحوظاً خصوصاً في الثكنات العسكرية بمدينة الجزائر، التي كانت في البداية مكتظة بالجنود، لتصبح في فترة ما شبه فارغ[2].

كما أدى خروج الجيش في حملات عسكرية لمواجهة الثورات المحلية والانتفاضات التي كانت في مختلف المناطق الجزائرية هذه الحملات عملت على استنزاف القوى البشرية والمادية للجيش أدت إلى تراجع فاعلية الجيش في الدفاع عن الأراضي الجزائرية ضد الهجمات الخارجية.

وقد تفاقمت الأزمة بسبب الأوضاع المالية المتهورة التي واجهتها الإيالة في أواخر العهد العثماني، حيث تراجعت الإيرادات بسبب تعطل الأسطول وتدهور التجارة وسوء التسيير المالي هذا الضعف انعكس مباشرة على الجيش حيث لم تعد الدولة قادرة على دفع رواتب الجنود بانتظام فاضطر الكثير منهم إلى التمرد أو البحث عن عمل أخر.

من جهة أخرى التجنيد العشوائي في أواخر العهد العثماني فتحت أبواب التجنيد أمام الفئات غير مؤهلة بالجيش وهذه الفوضى في الانضباط ككبار السن و الغيرمدربين[3].

---

[1]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص ص53-55

[2] . أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص56

[3]. محمد يوشنافي، الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني 1830/1700م، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، 2002/2001م، ص196-197

بإضافة إلى تفشي ظاهرة الفرار من الجيش حيث لجأ الكثير من الجنود للهروب حيث كانوا يتجهون إلى تونس أو ينضمون إلى القبائل هروبا من الخدمة العسكرية[1].

2 ـ 2 ـ تراجع الأسطول البحري:

كانت البحرية الجزائرية تعد من أقوى وأهم القوى البحرية في البحر الأبيض المتوسط ولكن مع بداية القرن 17م والنصف الثاني من القرن 18م بدأت البحرية الجزائرية تشهد تراجعا كبيرا في قوتها و هذا التراجع كان نتيجة لتعدد الأسباب شملت:

أحد أبرز هذه العوامل هو تحول النشاط البحري من ديني إلى اقتصاد في البداية، كانت البحرية الجزائرية تركز على الأنشطة العسكرية الدفاعية، حيث كانت تقوم بمهاجمة السفن الأوروبية في إطار جهاد البحر وحماية الإسلام ولكن مع مرور الوقت تحول النشاط البحري من دفاع ديني إلى نشاط اقتصادي بحيث أصبح هدفه الرئيسي هو الربح المالي الأمر الذي أفقد البحرية الجزائرية جزءاً كبيراً من قدرتها على مواجهة القوى البحرية الأوروبية.

ويعد عدم مواكبة التطور الصناعي من أبرز أسباب ضعف البحرية الجزائرية أيضاً كان عدم قدرة البحرية الجزائرية على مواكبة التطور الصناعي والتقني في الدول الأوروبية ففي الوقت الذي كانت فيه القوى البحرية الأوروبية تتطور بشكل كبير، كانت البحرية الجزائرية تفتقر إلى التكنولوجيا والموارد الكافية لتحديث أسطولها فبين عامي 1793 /1815م تمكنت فرنسا من الحصول على 10871 غنيمة بحرية وهو ما يوضح الفارق الكبير بين البحرية الجزائرية وقوى البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك ارتفاع أسعار الخشب بسبب احتكار عائلتين يهوديتين بوخريص وبوشناق لتجارة الخشب بعد أن سرح لهم الداي مصطفى بذلك في 1799م أدى إلى نقص حاد في المواد

[1]. نفسه، ص206

الخام لصناعة السفن، مما أثر بشكل كبير على قدرة البحرية الجزائرية على الحفاظ على أسطولها[1].

3 ـ تأثير النظام الاقتصادي.

تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير خلال القرن الثامن عشر بسبب تراجع القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والتجارة، وهذا التدهور كان ناتج عن عدة العوامل هي:

1 ـ 3 ـ تراجع القطاع الزراعي:

كان القطاع الزراعي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني ولكن مع مرور الوقت تعرض هذا القطاع إلى عدة أزمات من أبرزها:

تزايد الضرائب المفروضة على الفلاحين والتي كانت ترتبط بشكل كبير بالمداخيل البحرية للدولة فكلما انخفضت الغنائم البحرية زادت الضرائب المفروضة على الفلاحين، مما دفعهم للهروب من مناطقهم نحو الصحراء والمناطق النائية خلال فترات الجباية[2].

بالإضافة إلى التمردات الداخلية وتأثيرها على الزراعة ما تسبب في تدمير المحاصيل الزراعية بحيث كانت الحروب الأهلية تؤدي إلى تفريغ المناطق الزراعية من سكانها مما أثر على الإنتاج المحلي.

كما شكلت الكوارث الطبيعية عائقا كبيرا في التطور الزراعي حيث أدت إلى نقص شديد في المحاصيل الزراعية ووفاة العديد من المواشي نذكر منها زلزال مدينة وهران سنة 1790م وزلزال مدينة عنابة سنة 1815م وزلزال مدينة الجزائر سنة 1818م[3].

---

[1]. سارة العيدودي ونبيلة العابدية، التنظيم العسكري العثماني في الجزائر 1518/1830م، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تبسة، ص66-67

[2]. سارة العيدوني، المرجع السابق، ص144

[3]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص ص60-64

كما أن عدم تطوير الوسائل الزراعية من قبل السلطة كان من بين أبز العوامل التي أدت إلى تراجع القطاع الزراعي بحيث ظلت الوسائل البدائية تستعمل مما لم يسمح بتطور وتقدم الزراعة مثال ذلك الفأس الخشبية والمنجل اليدوي.

علاوة على ذلك احتكار السلطة لشراء المحاصيل من الفلاحين يعتبر أحد الأسباب التي ساهمت في تدهور القطاع الزراعي حيث كانت الحكومة العثمانية تستحوذ على المحاصيل بأثمان منخفضة مما منع للفلاحين من تحقيق أرباح من انتاجهم[1].

بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بحلول أواخر القرن الثامن عشر كان عاملا في تراجع الزراعة حيث شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية، حيث وصل سعر الصاع الواحد من القمح إلى 25 فرنكا فرنسيا أي ما يعادل في وقتنا الحالي 5.700 دينار جزائري وهو ما كان يشكل عبئاً إضافياً على السكان[2].

2 ـ 3 ـ تراجع القطاع الصناعي:

ارتباط الصناعة بالزراعة وضعف الإنتاج الفلاحي حيث اعتمدت معظم الصناعات التقليدية على المواد الأولية الزراعية والحيوانية مثل الصوف والجلود، لكن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف سبق وذكرناه مما انعكس سلبا على الصناعات المرتبطة به وأدى إلى تراجع جودة وكميات المنتجات المصنعة وهناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع الصناعة هي:

-واجه الصناع صعوبات في الحصول على المواد الأولية الضرورية لممارسة نشاطهم الصناعي فاضطروا إلى شرائها بأسعارها المرتفعة المتوفرة في الأسواق وقد أدى هذا إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة الأمر الذي قلل من تنافسيتها وأضعف رواجها في الأسواق المحلية.

---

[1]. محمد خير فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1982/1981م، ص98-99

[2]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص86

– كما يعد تزايد حجم الضرائب وتكاليف الإنتاج المفروضة على النشاط الصناعي عائقا أمام التطور الصناعي، وهذا ما شكل عبئا أرهق عاتق الصناع والحرفيين حيث فاقت مردودية النشاط الصناعي مما دفع الكثير من الحرفيين إلى التخلي عن مهنتهم أو البحث عن مصادر دخل بديلة.

– إضافة إلى هيمنة المنتجات الأجنبية على السوق المحليمن أبرز العوامل التي أسهمت في إضعاف الصناعة المحلية خصوص الأوروبية التي كانت تستورد بأسعار أقل وجودة أعلى بفضل التقدم الصناعي في أوروبا وقد فقدت الصناعة المحلية قدرتها التنافسية في ظل هذا الغزو التجاري[1].

3 ـ 3 ـ تراجع القطاع التجاري:

رغم ما تمتعت به الجزائر من موقع استراتيجي على المتوسط، وامتلاكها لموانئ مهمة كان من الممكن أن تجعلها مركزًا تجاريًا نشطا إلا أن التجارة الداخلية و الخارجية شهدت حالة من الركود والانكماش خلال الحقبة العثمانية ويمكن تحليل هذا الضعف من خلال مجموعة من الأسباب :

ـ النظام الاحتكاري والجمود الاقتصادي كان يقوم أساسا على احتكار السلطة العثمانية للعديد من القطاعات الحيوية لاسيما تجارة الحبوب والسلع الأساسية هذا الاحتكار خلق بيئة طاردة للمبادرة الفردية والتنافس الحر و لم يترك المجال لآليات العرض والطلب لتعمل بحرية حيث حددت الأسعار والكميات من قبل السلطة مما خنق السوق ومنع تطورها.

ـ استغلال النفوذ و ضعف الجهاز الإداري وانتشار الفوضى مما أدى إلى فوضى في تنظيم التجارة و هيمنة بعض اليهود على التجارة الخارجية بدعم من القناصل الأوروبيين حيث تمكنوا من التحكم في عمليات الاستيراد والتصدير ما خلق نوع من الاحتكار غير الرسمي ومزاحمة غير

[1]. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص37

متكافئة للتجار الجزائريين الذين لم تكن لديهم نفس الامتيازات والحماية هذا الخلل في البنية التجارية أضعف روح المنافسة وأفرز تبعية واضحة للخارج[1].

ـ الضغط الأوروبي (الفرنسي والإنجليزي) حيث بدأت الأساطيل الأوروبية تتعامل مع التجارة الجزائرية بأسلوب عدائي غالبا تحت حجة محاربة (القرصنة) فبعد ما كانت الجزائر تعتمد على نشاطات الجهاد البحري وجدت نفسها في مواجهة عقوبات واعتداءات أوروبية أثرت سلبا على أسطولها البحري وعلى تجارتها البحرية خصوصا بعد معاهدة لندن 1816م[2].

ـ غياب التنظيم الاقتصادي الجيد وتهميش البنية التحتية لدى السلطة العثمانية في الجزائر كالطرق والمخازن وأسواق البدائية التي لا تخدم الربط بين المدن الداخلية والساحل ما تسبب في عزل المناطق عن بعضها البعض تجاريا وكان من نتائجه خلق أسواق محلية صغيرة وضعيفة لا تستطيع التعامل مع التجارة الخارجية كما يجب.

ـ الطريقة التي كانت الجزائر تعتمد عليها بدرجة كبيرة اقتصادياً وهي الغنائم البحرية والضرائب المفروضة مما أدى إلى تهميش التجارة والإنتاج وهو ما يناقض شروط التوسع التجاري.

ـ انعدام التوازن التجاري حيث كانت الجزائر تُصدر المواد الأولية وتستورد بالمقابل السلع المصنعة من أوروبا وهذا جعل التجارة الخارجية في صالح القوى الأوروبية ونتج عنه استنزاف العملة المحلية وتدهور الميزان التجاري[3].

يتضح من خلال ما سبق أن نظام الحكم العثماني في الجزائر لم يتأثر نتيجة عامل واحد بل كانت حصيلة تراكمات متعددة الجوانب أثرت بعمق في بنية الحكم وكانت سببا رئيسيا في إضعاف بنية الحكم العثماني بالجزائر، وعجلت بزواله.

3 ـ 4 التأثيرات الخارجية:

---

[1]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص ص72-73

[2] . نفسه، ص 74

[3]. أرزقي شويتام، نهاية الحكم، ص ص74. 75

أما بالنسبة للتأثيرات الخارجية نذكر:

- **الصراع مع تونس والمغرب الأقصى:** خاضت الجزائر عدة صراعات ضد تونس والمغرب الأقصى، وكان العامل المحرك لهذه الصراعات هو قضية الحدود التي لم تكن مستقرة قبل مجيء العثمانيين وبعد مجيئهم قاموا برسمها بشكل نهائي إلا أن ذلك لم يضع حدا للصراع القائم بينهم، فقد قامت تونس بعدة محاولات للاستيلاء على مناطق في الشرق الجزائري مثل: قسنطينة، وعنابة و والقالة، وكان رد الجزائر تجاه تلك المحاولات قويا، حيث شنت حملات ضد تونس الأمر الذي كان يستدعي تدخل الدولة العثمانية لحل النزاع بينهما في عدة مناسبات.

. مع المغرب الأقصى: كانت الحملات العسكرية التي شنها المغرب الأقصى تسعى إلى التوسع على حساب الأراضي الجزائرية الغربية فقد حاول سلطان المغرب مولاي إسماعيل أن يواصل سياسة التوسع، وعلى إثر ذلك قامت الجيوش المغربية بحملات ضد الجزائر منها حملة 1678م و 1686م وكانت لا تتوقف هذه الحملات إلا بعد تدخل الدولة العثمانية، وظلت تأخذ اعتداءاتها شكلا مغايرا في كل مرة.

. الحملات الأوروبية: تمكنت الجزائر في العهود الأولى من الحكم العثماني من التصدي للحملات الأوروبية وإفشالها، إلا أنها بعد أن تدهورت أوضاع البلاد عجزت عن التصدي أمام هذه الحملات التي كانت أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر نتيجة التحالف الذي وقع بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للجزائر وقد أدى هذا الضغط الأوروبي إلى اغتيال وعزل بعض الدايات و الوزراء كما يمكن اعتبار هذه الغارات والحملات سببا في ضعف البلاد نظرا لتأثيرها على الأوضاع العامة[1].و بذلك أثرت هذه الأوضاع والمشاكل الخارجية على استقرار النظام الداخلي وأثرت على الحكم.

[1]. ناصر الدين سعيدوني، وريقات...، المرجع السابق، ص197.

خاتمة

خاتمة

من خلال ما سبق ومن خلال دراستنا لمختلف النُظم و التنظيمات في الجزائر خلال الفترة العثمانية وما كان لها من تأثير على مسار الحكم وعلاقتها بنهايته الحكم خلصنا إلى:

التنظيم السياسي في الجزائر خلال الفترة العثمانية تميز بتنوع من التنظيم مر بأربع مراحل تمثلت في حكم البيلربايات، ثم الباشاوات، تليهم الآغوات، وأخيرًا حكم الدايات الذي استمر حتى الاحتلال الفرنسي 1830م،عرف هذا التنظيم في عهد البايلربايات سلطة قوية فرضت النظام واستطاعت أن تواجه التهديدات الخارجية(الاسبانية)، بينما عرف تراجع وفوضى في عهد الباشاوات و الآغوات أين كثرت النزاعاتمما أدى إلى ضعف تدريجي في بنية الحكم، أما فترة الدايات فتميزت بضعف السلطة المركزية مما ساهم في تفاقم أزمة النظام السياسي وعجل بنهايته، أما التنظيم الإداري فقد اعتمد على نظام البايلكات، حيث قُسمت البلاد إلى ثلاث مناطق رئيسية، يشرف على كل منها باي يتولى تسيير شؤونها المحلية، كان هذا النظام الإداري في بداياته فعالًا وساهم في فرض رقابة الدولة وتحقيق نوع من الاستقرار غير أنه عرف أحيانا اضطرابات أدت إلى تراجع فعالية الحكم وأضعفته.

شكل التكوين العسكري أحد أبرز عناصر القوة في الدولة الجزائرية خلال الحقبة العثمانية، حيث أولت الدولة اهتمامًا بالغًا بالجهازين البري والبحري، فقد تم تأسيس جيش منظم ومهيكل يتمتع بتدريب عالٍ وانضباط كبير وكانت له مهام واضحة على رأسها حماية الإيالة من التهديدات الداخلية والخارجية، كما لعب الأسطول البحري دورًا محوريًا في صدّ الهجمات الأوروبية وفي فرض السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، مما منح الجزائر مكانة قوية في تلك المرحلة، لكن مع مرور الوقت تدهورت أوضاعه نتيجة الضغوطات الخارجية مما أدى إلى زعزعة الاستقرار وأثر على بنية الحكم.

بينما تميز النظام الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة العثمانية بنوع من التنوع النسبي، حيث ارتكز على مجموعة من الأنشطة الداخلية والخارجية، فقد شكلت الزراعة قاعدة أساسية للاقتصاد الداخلي، إلى جانب التجارة التي عرفت رواجًا ملحوظًا، خاصة التجارة البحرية

خاتمة

التي كانت مزدهرة بفعل موقع الجزائر الاستراتيجي في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما مثّلت العوائد البحرية، بما في ذلك الغنائم والرسوم على السفن، موردًا مهمًا لخزينة الدولة إضافة إلى ذلك كانت الضرائب المفروضة على السكان مصدرًا رئيسيًا للإيرادات المالية لكن هذا الاعتماد المفرط على الضرائب والعوائد البحرية في ظل غياب تخطيط اقتصادي أدى إلى هشاشة البنية الاقتصادية وبالتالي أثر على بنية الحكم .

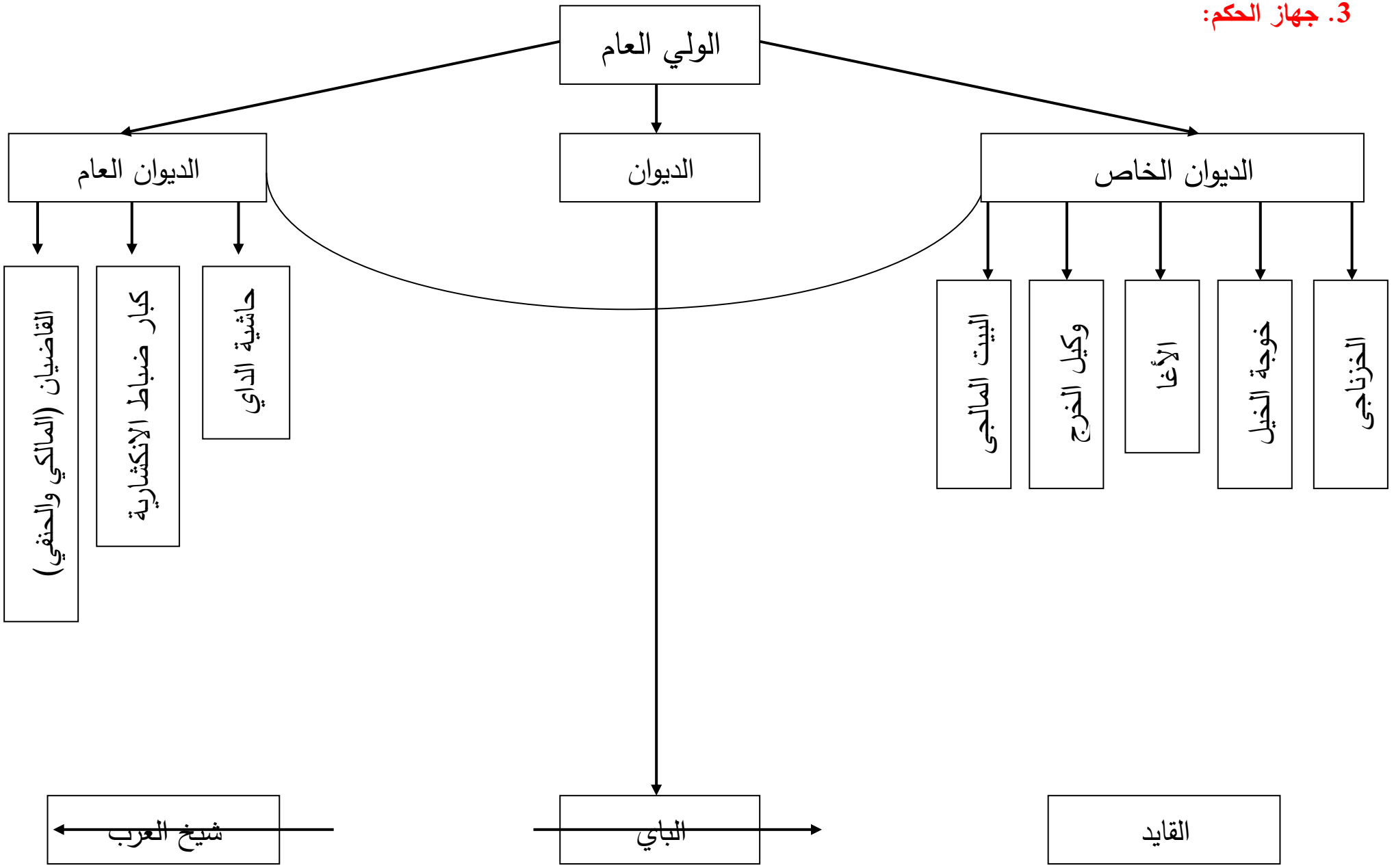
الملاحق

ملحق رقم01: خريطة التقسيم الإداري للجزائر خلال الحكم العثماني[1].



[1]. عباد، المرجع السابق، ص283

3. جهاز الحكم:


الولي العام
الديوان العام
الديوان
الديوان الخاص
القاضيان (المالكي والحنفي)
كبار ضباط الانكشارية
حاشية الداي
البيت المالجي
وكيل الخرج
الأغا
خوجة الخيل
الخزناجي
شيخ العرب
الباي
القايد

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. بن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق و تح: محمد عبد الكريم، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

2. خوجة حمدان، المرآة، تق و تعو تح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANPE، 2005م.

3ـــ ستيفان جيمس ولسن، تلأسرى الأمريكان في الجزائر 1785ـــ1797م، تر:تابليت، دار ثالة، الجزائر، 2008م.

4ـ شاوش إبن المفتي حسين رجب، تقييدات إبن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تح: فارس كفوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م.

5ـــ شالر ويليام، مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1824/1816م، تق وتع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

. المراجع:

6ـ ألترعزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تر: محمود علي عامر، ج1، ط1 دار النهضة العربية، الجزائر، 1989م.

7ـــ الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية لشرق الجزائري، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.

8ـــ العبيدي علي، صفحات في تاريخ الجزائر (الوسيط ـــ الحديث ـــ المعاصر) دراسات تاريخية، ج1، النشر الجامعي الجديد تلمسان، الجزائر، 2020م.

9ـ القبال موسى، الحسبة المدهبية في بلاد المغرب العربية (نشأتهاوتطورها)، ط1، الطنية لنشر والتوزيع، 1971م.

10. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1797/1492م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985م

11ـــــ بنت جعفر أماني، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ط1، دار القاهرة، مصر، 2007م، ص21.

12ـ بوعزيز يحيى، العلاقات الجزائرية الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1830/1518م، دار البصائر لنشر والتوزيع، طربلس، 2009م.

13. بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر(الجزائر الحديثة)، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

14 بو حوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط1، دار العرب الإسلامي، 1997م.

15- بونار رابح، المغرب العربي تاريخه وثقافته، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2019م.

16ـ غطاس عائشة، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المركز الوطني لدراسات والبحث، الجزائر، 2007م.

17ـــــ خلاصي علي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

18ـــــ سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

19. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1830/1772م، ط3، دار البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

20ـ سعيدوني ناصر الدين، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغراب الإعلامي، لبنان، 2001م.

21 ـ سعيدوني ناصر الدين، وريقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ط2، دار البصائر، 2009م.

22ـــ سعيدوني ناصر الدين و بوعبدلي المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

23ـــ شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1830/1800م، دار الكتاب العربي، 2010م.

24ـــ عبد القادر نور الدين، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

25-عباد صـــالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، ج1، دار هومه، ط1، الجزائر،2012م.

26 ـــ فارس خير محمد، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1982/1981م.

27ـــــ قبايلي هواري، العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، 2009/2008م.

28ـــ قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م.

29. هلايلي حنفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دارالهدى، الجزائر، 2008م.

30ـــ هلايلي حنفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م.

. المجلات:

31. العيدودي سارة و العابدية نبيلة، التنظيم العسكري العثماني في الجزائر 1830/1518م، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تبسة.

32ـ المشهداني مؤيد محمود، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع 16، مج 5، جامعة تكرت، العراق، 2013م.

33. بالحميسي مولاي، نهاية بنو زيان، مجلة الأصالة، ع26، 1975م.

34ـــ بن عتو حميدون أسواق مدينة الجزائر في العهد العثماني خلال القرنين 16م و 19م، مجلة أفاق فكرية، ع1، مج11، جامعة الشلف، الجزائر، 2022م.

35ـــــ تركي عباس، الأدوار العســـكرية والأمنية لفرقة زواوة خلال العهد العثماني 1830/1519م، مجلة الدراســـات العســـكرية والتاريخية، ع1، مج4، الجزائر، 2020م.

36. جوامع سالم، الإخوة بربروس بين شرق وغرب البحر المتوسط مطلع القرن 16م، المجلة الجزائرية تلأبحاث والدراسات، ع3، مج3، جامعة أبو بكر بالقايد، الجزائر.

37ـــــ خديجة دوبالي، الغزو الإســباني على الســواحل الجزائرية 1511/1505م، مجلة الفرطاس، ع6، 2017م. ـ شافو رضوان، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قيس لدراسات الإنسانية والإجتماعية، ع1، مج1، 2017م

38–شـــويتامأرزقي، طبيعة الحكم العثماني في الجزائر 1519–1830م، مجلة التاريخ المتوسطي، ع:01، مج:04، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، الجزائر، 2022م.

3839ـــــ هلايلي حنفي، الثورات الشـعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سـياسـة التهميش، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسـلامية، ع 20، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2006م.

. مذكرات التخرج:

40 بابه عائشة، الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني 1519–1830م، مجلة متون، ع :الرابع، مج: الثامن، كلية العلوم الإجتماعية والإنســـانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، جانفي 2007م.

41ـــــ بوشـنافي محمد، الجيش الإنكشـاري خلال العهد العثماني 1830/1700م، رسـالة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، 2002/2001م.

42. بو معزة سهام، الزراعة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني 1830/1518م، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران.

43ـــ غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1830/1700م مقاربة اجتماعية و اقتصادية، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث، ج1، الجزائر، 2001/2000م.

44ـــ سعيداوي محفوظ، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني مقاربة تحليلية، من مطلع القون 18م إلى 1830م، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 20012/2001م.

45. شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1830/1519م، أطروحة دكتوراه دولية في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، 2006/2005م.

46ـ عبد الجبار صديقي، سقوط الدولتين المرابطية و الموحدية – دراسة مقارنة في الأسباب و الآثار أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للاساتذة ببوزريعة، الجزائر، 2018م.

47ـــــ معمري فاطمة، نظام الحكم العثماني في الجزائر وتونس خلال القرن 18م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2022/2021م.

فهرس الأعـــــــلام

فهرس الأعلام:

الاسم	الصفحة
دييغو فرديناندیس	7
بيدرونافارو	8
قانصوه غوري	9
السلطان قرقود	9
القديس يوحنا	9
عروج بربروس	9
سليم الأول	10
خير الدين بربروس	13
صالح رايس	14
العلج علي	14
حسن فيزيانو	14
حسن باشا	15
إبراهيم باشا	16
البولكباشي خليل	16
الداي مصطفى باشا	42
إسماعيل باي	42
أحمد التجاني	42
محمد الكبير	42
محمد الصغير	42
الداي عمر	44

فهرس الأماكـــــن

فهرس الأماكن والبلدان:

البلد	الاسم
إسبانيا	6
البرتغال	6
غرناطة	6
وهران	8
أنطاليا	9
جربة	9
مدينة الجزائر	21
شرشال	21
تيارت	32
قسنطينة	32
وجدة	34
سطيف	34
بوسعادة	34
مستغانم	36
تونس	47

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
مقدمـــة	أ-د
السياق التاريخي للوجود العثماني في الجزائر	06
الفصل الأول: التنظيمات العثمانية في الجزائر1519-1830م	
مبحث الأول: النظام السياسي والإداري	13
1- 1 ـ النظام السياسي	13
1 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة البيلربايات 924-995هـ/1518-1578م	13
2 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة الباشوات995-1068هـ/1587-1659م	14
3 ـ 1 ـ 1 ـ مرحلة الأغوات1060-1081هـ/1659-1671م	16
4 ـ 1 ـ 1 ـمرحلة الدايات 1081-1246هـ/1671-1830م	16
2 ـ 1 ـ النظام الإداري	18
1 ـ 2 ـ 1 ـ أهم الوظائف	18
1 ـ 1 ـ 2 ـ 1 ـ الوظائف المركزية	18
2 ـ 1 ـ 2 ـ 1 ـ الوظائف المحلية	19
2 ـ 2 ـ 1 ـ التقسيم الإداري	21
مبحث ثاني: النظام العسكري	22
1 ـ 2 ـ الجيش النظامي	23
2 ـ 2 ـ الجيش غير النظامي	27
مبحث ثالث:النظام الاقتصادي	29
1 ـ 3 ـ الزراعة	29

2 ـ 3 ـالصناعة	31
3 ـ 3 ـ التجارة	32
4 ـ 3 ـ النظام المالي	34
الفصل الثاني :التنظيمات العثمانية وتأثيرها على استمرارية الحكم	
مبحث أول: التأثير السياسي والإداري	40
1ـ 1 ـ التأثير السياسي	40
2 ـ 1 ـ التأثير الإداري	44
مبحث ثاني: تأثير العسكري	46
1 ـ 2 ـ تراجع وضعف الجيش الإنكشاري	46
2 ـ 2 ـ تراجع الأسطول البحري	47
مبحث ثالث: تأثير النظام الاقتصادي	48
1 ـ 3 ـ تراجع القطاع الزراعي	48
2 ـ 3 ـ تراجع القطاع الصناعي	50
3 ـ 3 ـ تراجع القطاع التجاري	51
الخاتمة	54
الملاحق	56
قائمة المصادر والمراجع	58
فهرس المحتويات	
الملخص	

الملخص

ملخص:

تسلط هذه المذكرة الضوء على العلاقة بين بنية الحكم العثماني في الجزائر ونهاية وجوده عام1830.وتبرز كيف أن طبيعة النظام السياسي و الإداري، القائم على سلطة مركزية ضعيفة وتغلغل النفوذ المحلي، أسهمت في تآكل الحكم.كما لعبت المشاكل الاقتصادية والخلل في التسيير الإداري، والتراجع العسكري، دورا في إضعاف شرعية النظام كما تكشف الدراسة أن أزمة بنية الحكم لم تكن عاملا ثانويا، بل كانت عاملاً حاسمًا في تسهيل سقوط النظام العثماني، مما يعني أن نهاية الوجود العثماني كانت نتيجة حتمية لخلل داخلي عميق في بنية الحكم.

Summary in English :

This thesis explores the relationship between the structure of Ottoman governance in Algeria and the fall of its rule in 1830.It highlights how the nature of the political and administrative system characterized by weak central authority and growing local power contributed to the erosion of state control. Economic trouble,adminustrative dysfunction and military decline further weakened the regime s legitimacy ,The study concludes that the structural crisis in governance was not merely a secondary factor but a central cause of the Ottoman collapse making its end a foreseeable outcome driven by internal disintegration.